

إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

(دراسة ميدانية على مصرف "BRIS" الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية)

رسالة دكتوراة

مقدمة لاستيفاء شرط من شروط الحصول على درجة الدكتوراة

بجامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية بسورابايا



إعداد

موسى أحمد

رقم القيد : F43316077

كلية الدراسات العليا

جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية

2019

إقرار الطالب

أنا الموقع أدناه، وبياناتي كالاتي:

الاسم : موسى أحمد عبدي عمر.

رقم القيد : F43316077 .

المرحلة : الدكتوراة - تخصص الاقتصاد الإسلامي.

الجهة : كلية الدراسات العليا جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية بسورابايا

أقر بأن هذه الرسالة التي حضرتها لتوفير شرط الحصول على درجة الدكتوراة في كلية الدراسات العليا قسم الشريعة والقانون بجامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية سورابايا .

أقر بأن هذه الأطروحة بكافة أجزائها أحضرتها من بحثي وكتبتها بنفسي إلا مواضع منقولة عزوتها إلى مصادرها.

هذا، وحررت هذا الإقرار بناء على رغبتي الخاصة، ولم يجبرني أحد على ذلك.

سورابايا؛ 1 / يوليو / 2018م

الطالب المقرر

موسى أحمد

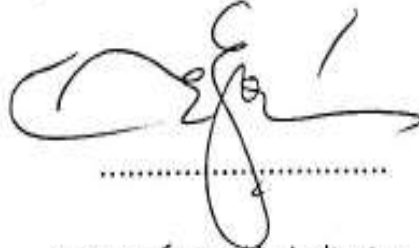
موافقة المشرفين

تمت الموافقة من طرف المشرفين على هذه الأطروحة التي قدمها الطالب موسى أحمد؛ رقم التسجيل: F43316077. بقسم الاقتصاد الإسلامي، بجامعة سونان أمبيل الحكومية بسورابايا، 15/ يناير/ 2018 م.

عنوان الأطروحة: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية " دراسة ميدانية على مصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية"



المشرف الأستاذ الدكتور: برهان جمال الدين



مساعد المشرف الدكتورة: إيكافونيا فوزية

الموافقة والاعتماد من لجنة المناقشة

تمت مناقشة هذه الأطروحة المقدمة من الطالب موسى أحمد عهدي عمر في المناقشة

المفتوحة بتاريخ 10 يوليو / 2018 أمام لجنة المناقشة التي تتكون من:

1. الأستاذ الدكتور حسين عزيز (رئيساً ومناقشاً)
2. الدكتور علي عارفين (كاتباً ومناقشاً)
3. الأستاذ الدكتور برهان جمال الدين (مشرفاً ومناقشاً)
4. الدكتورة إيكافوليا فوزية (مشرفاً ومناقشاً)
5. الأستاذ الدكتور أسيد عقيل حسين المنور (مناقشاً رئيسياً)
6. الأستاذ الدكتور أبو يزيد (مناقشاً)
7. الدكتور أحمد إمام مازودي (مناقشاً)

سورابايا، 10 - يوليو / 2018

مدير الكلية



الأستاذ الدكتور حسين عزيز

رقم التوثيق: 195601031985031002



KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI SUNAN AMPEL SURABAYA
PERPUSTAKAAN

Jl. Jend. A. Yani 117 Surabaya 60237 Telp. 031-8431972 Fax.031-8413300
E-Mail: perpus@uinsby.ac.id

LEMBAR PERNYATAAN PERSETUJUAN PUBLIKASI
KARYA ILMIAH UNTUK KEPENTINGAN AKADEMIS

Sebagai sivitas akademika UIN Sunan Ampel Surabaya, yang bertanda tangan di bawah ini, saya:

Nama :
NIM :
Fakultas/Jurusan :
E-mail address :

Demi pengembangan ilmu pengetahuan, menyetujui untuk memberikan kepada Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif atas karya ilmiah :

☐ Sekripsi ☐ Tesis ☐ Desertasi ☐ Lain-lain (.....)
yang berjudul :

.....
.....
.....

beserta perangkat yang diperlukan (bila ada). Dengan Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif ini Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya berhak menyimpan, mengalih-media/format-kan, mengelolanya dalam bentuk pangkalan data (database), mendistribusikannya, dan menampilkan/mempublikasikannya di Internet atau media lain secara **fulltext** untuk kepentingan akademis tanpa perlu meminta ijin dari saya selama tetap mencantumkan nama saya sebagai penulis/pencipta dan atau penerbit yang bersangkutan.

Saya bersedia untuk menanggung secara pribadi, tanpa melibatkan pihak Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, segala bentuk tuntutan hukum yang timbul atas pelanggaran Hak Cipta dalam karya ilmiah saya ini.

Demikian pernyataan ini yang saya buat dengan sebenarnya.

Surabaya,

Penulis

(.....)
nama terang dan tanda tangan

مستخلص البحث

موسى أحمد عبدي عمر، 2018 ، أطروحة دكتوراة بعنوان: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية " دراسة ميدانية على مصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية".

اسم المشرفين: أ.د. برهان جمال الدين - د. إيكافونيا فوزية.

الكلمات الرئيسية: إدارة المخاطر_المصارف الإسلامية _المخاطر الائتمانية _مخاطر المراجعة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المخاطر المناوئة لصيغ التمويل الإسلامي مصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية، بالتركيز على صيغة المراجعة باعتبارها الأكثر استخداماً، ولكثرة الشبهات الشرعية عليها، ومعرفة كيف تتم إدارة المخاطر الائتمانية و مدى تطبيق مصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية للقيم الإسلامية عند تأخر الزبائن عن السداد أو عدم السداد الكامل في الوقت المحدد بالعقد .

أما نتائج البحث؛ فقد توصل الباحث، بأن مصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية، يقوم بإدارة مخاطر صيغة المراجعة بعدة طرق من بينها دراسة ملفات طلب التمويل، ووضع الضمانات اللازمة على الزبائن، كما يتعرض مصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية، إلى مخاطر الائتمان بكثرة خاصة تلك الناتجة عن التعامل بصيغة المراجعة وذلك راجع إلى التركيز عليها في تمويلاته باعتبارها أقل مخاطرة. وفي المخاطر الائتمانية يقوم بإدارة مخاطره عن طريق الضمانات ومن أهمها الرهن، وغرامة التأخير، والتأمين التعاوني، ويقوم المصرف بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المخاطر الائتمانية من حيث تجديد العقد للزبائن المعسرين بينما يقوم بفرض غرامة التأخير للمواطنين وفقاً لأحكام الشريعة أيضاً من خلال إنفاقها في وجوه البر والخير استناداً على نص الفتوى الصادرة من مجلس العلماء الإندونيسي (UMI) المطابقة لما نصت عليه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في المعيار الشرعي رقم 3 المدين بالمطال.

بينما الآثار المترتبة على النتيجة، استخدم الباحث نظرية المخاطرة، وهي نظرية تكميلية، حيث أوضح للباحث بأن كاتبها قام بالتطرق للمخاطر في المصارف الإسلامية بشكل عام، بينما الباحث قام بالتطرق للمخاطر بالمصارف الإسلامية بشكل تفصيلي من بينها" المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر القانونية..".

فهرس المحتويات

أ	 الآية القرآنية
ب	 الإهداء
ج	 الشكر والتقدير
د	 إقرار الطالب
هـ	 موافقة المشرفين
و	 الموافقة والاعتماد من لجنة المناقشة
ح	 مستخلص البحث
ط	 ABSTRAK
ي	 ABSTRACT
ك	 فهرس المحتويات
س	 فهرس الجداول
ع	 فهرس الأشكال
1	 الباب الأول
1	 المقدمة
1	 أ. خلفية البحث
8	 ب. مشكلة الدراسة وحدودها
11	 ج. أسئلة الدراسة
11	 د. أهداف الدراسة
12	 هـ. أهمية الدراسة
14	 و. الدراسات السابقة

المطلب الأول: إدارة مخاطر عقود المشاركة	78
المطلب الثاني: إدارة مخاطر المضاربة	79
المطلب الثالث: إدارة مخاطر عقد أو بيع المراجحة	80
المطلب الرابع: إدارة مخاطر عقد السلم	83
المطلب الخامس: إدارة مخاطر التمويل بالاستصناع	84
المطلب السادس: إدارة مخاطر الإقراض (القرض الحسن)	86
الفصل الرابع: حكم الشرع واءاء جمهور العلماء في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية	89
المبحث الأول: مشروعية المشاركة	89
المبحث الثاني: مشروعية المضاربة	90
المبحث الثالث: مشروعية المراجحة	92
المبحث الرابع: مشروعية عقد السلم	93
المبحث الخامس: مشروعية الاستصناع	95
المبحث السادس: أدلة مشروعية الإقراض	96
الباب الثالث	100
منهج البحث	100
1. المقابلة:	106
2. الملاحظة	109
3. جمع الوثائق	110
الباب الرابع	113
إدارة المخاطر في بنك(BRIS) الشعبي الشرعي الإندونيسي	113
الفصل الأول: نشأة المصارف الإسلامية في إندونيسيا والتعريف ببنك (BRIS) الشعبي الشرعي الإندونيسي	113
المبحث الأول: نشأة المصارف الإسلامية في إندونيسيا:	113
المبحث الثاني: بنك(BRIS) الشعبي الشرعي الإندونيسي	117
المطلب الأول : معلومات عن بنك(BRIS) شريعة إندونيسيا	117
المطلب الثاني: بنك(BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية	119

فهرس الجداول

الصفحة	البيان	رقم الجدول
7	إحصائية لتطور بنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية	(1.1)
7	نمو الأصول والتمويل والأرباح في مصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية	(2.1)
17	اهم الفروق بين الدراسات السابقة	(3.1)
49	مقارنة بين المخاطر في المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية	(1/2)
114	يوضح الأصول المصرفية الإسلامية في إندونيسيا (في ترليون IDR)	(1/4)
119	معلومات عن مصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية	(2/4)

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
(1.2)	يبيّن أنواع المخاطر في المصارف الإسلامية	48
(2/2)	المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	53
(3/2)	مراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية	56
(1/4)	مراحل نشأة مصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية في بداية نشاطه	118
(2/4)	الهيكل التنظيمي مصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية	122
(1/5)	يوضح الإجراءات التنفيذية لبيع المراجعة في مصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية	140
(2/5)	يوضح الخطوات المتبعة في إدارة المخاطر بمصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية	182

المقدمة

أ. خلفية البحث

إن خلو أي مؤسسة مالية (المصارف)* من المخاطر بات أمر مستحيل، أي أن المخاطرة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عمل المصارف الإسلامية ونظراً لارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي الذي تشهده المعاملات المصرفية في الأونة الأخيرة، وزيادة حجم تلك المعاملات، وزيادة الحاجة إلى البنوك تقدم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، وإن حسن ودقة تقييم وتحليل ودراسة وإدارة تلك المخاطر المتوقعة، من العوامل المساعدة في نجاح المصارف الإسلامية وضمان استمرارها في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية، وباعتبار البنوك الإسلامية من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر مختلفة عن البنوك التقليدية في أشكالها ومعاملاتها الحالية بشكل كامل من التعامل بالربا أخذ وعطاء، حيث تعتبر مخاطر صيغ التمويل الإسلامي والمخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها والناجمة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها

* أستخدم الباحث في هذه الدراسة أحيانا كلمة مصرف وأحيانا أخرى كلمة بنك، وهما حسب ما ورد في أغلب قواميس اللغة متشابهان في الدلالة ولاكن الاختلاف بينهما ان مصطلح مصرف أصله عربي ومصطلح بنك هي المقابل العربي للفظ الإنجليزي (Bank) وانتقلت إلى العالم المصرفي العربي عبر العالم المصرفي الغربي.

إن هذه التقارير والدراسات تثبت أن كثرة الديون أو فشل تمويل هذه المشاريع قد يكون سببا في سوء إدارة مخاطر الائتمان كما جاء في دراسة نشرت في جريدة الشرق الأوسط العدد 11774 ، بتاريخ 22 فبراير _ 2011 ، تحت عنوان خبراء مصرفيون : نمو ديون العملاء يدفع المصارف الإسلامية إلى إعادة النظر في نظام القروض العالم ، وذلك لحساسية هذا الموضوع في الصيرفة والمالية الإسلامية . وتستفيد الدراسة من النقاش الدائر بين الفقهاء الذي سيشكل أرضية قوية لاستكشاف موضوع إدارة في المصارف الإسلامية من أجل تحسين أداء صناعة الصيرفة الإسلامية.

⁴ رضوان لمار، إدارة مخاطر الائتمان في عمليات التمويل في المصارف الإسلامية، (ماليزيا: أطروحة دكتوراه، غير

[illegible]

كما تعتمد المصارف الإسلامية خلال المعاملات التي تقوم بها على مجموعة من الصيغ التمويلية المتعددة والتي تهدف إلى الحصول على الربح الحلال ومن أبرزها، صيغ التمويل ذات الدخل الثابت بالإضافة إلى صيغ التمويل المشاركة في الربح و الخسارة بالإضافة إلى صيغ أخرى إلا أنه سيتم التركيز على الصيغ الأساسية و ذلك لشيوعها و كثرة استخدامها من طرف المصارف الإسلامية في الواقع العملي، كما تنفرد المصارف الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية بنوع آخر من المخاطر التشغيلية المتعلقة بالتزامها بالضوابط الشرعية فإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وكافة معاملاتها المصرفية والاستثمارية والتمويلية المقدمة للعملاء⁵، وأن عدم التزامها بها قد يؤدي إلى الإضرار بسمعة المصرف، وخسارة جزء من حصته السوقية، وتحقيق خسائر مالية ويرجع تحقيق الخسائر المالية لسببين أولهما هو تراجع المتعاملين مع المصارف المالية، وثانيهما تجنيب الأرباح المحققة الناتجة عن عدم الالتزام بالضوابط الشرعية .وهو ما جعل المصارف الإسلامية تنفرد بمفهوم جديد من المخاطر يسمى مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية

[illegible]

الاندونيسية

المصدر: أعداد الباحث بالاستناد على الموقع الرسمي لبنك (BRIS) شريعة إندونيسيا.

الإندونيسيا

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على الموقع الرسمي لبنك (BRIS) الشعبي الشرعي الإندونيسي.

ب. مشكلة الدراسة وحدودها

تتمثل مشكلة الدراسة في الآتي:

1- إن أساس مشكلات البحث هو حداثة موضوع الإسلامية والذي يعتبر من أهم الموضوعات التي يهتم بها المستوى العالمي، وخصوصا في السنوات القليلة الماضية. الأزمات المالية والمصرفية بدول جنوب شرق آسيا في 1997 و عام 1998م، والتي أثرت تأثيرا ملحوظا على أثار تلك الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتماما والمالية الدولية، لذلك سيتعمق الباحث في

تتمثل مشكلة الدراسة في الاتي:

2- لكون المخاطر لم تحظ بالاهتمام اللازم في أدبيات الاقتصاد الإسلامي على الرغم من أن الخطر هو أهم محور لنموذج الاستثمار والمصارف الإسلامية والمشاركة في المخاطر هو المبرر للربح في المعاملات المالية الإسلامية، ولأن

3- كما توقع الباحث وجود مشاكل فيما يتعلق بالإجراءات العقد لأنه لا يوجد مراقب شرعي مستقل بالمصرف بشكل مستمر، للوقوف على المشاكل التي قد تحدث فجأة، ولمراجعة المعاملات والتحقق من مدى موافقتها للأحكام الشريعة، من خلال المعايير أو الفتاوى التي حددتها هيئة فتاوى علماء إندونيسيا .

4- ومن بين مشكلات هذا البحث، تأثير هيكلية المصارف الإسلامية في إدارة المخاطر بهيكلية المصارف التقليدية، حيث يرى الباحث بأن أغلب المصارف الإسلامية، تتبع هيكلية المصارف التقليدية، وهذا ما يثير الشبهات من قبل زبائن المصرف، ويؤدي لمخاطر انعدام الثقة.

5- ومن أهم المشكلات التي يسعى الباحث للكشف عنها، هي حكم الشرع في صيغ التمويل الإسلامي، ورأي جمهور الفقهاء في هذه المسألة، والتأكد من مدى تيسير المصرف للزبائن عند عدم السداد أو التأخر في السداد، حيث لكل مصرف نظام متبع في تلك المسألة، حيث أن أغلب المصارف الإسلامية تتجه للضمانات، لضمان حقها، في حالة عدم السداد أو التأخر وأيضاً التدابير التي يتخذها المصرف عند المماطلة من بعض الزبائن في السداد.

الإندونيسية، لقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ

مَيْسَرَةٍ﴾¹⁰ ، وهل يقوم بتطبيق القيم الإسلامية عند تأخر

السداد أو عدم السداد الكامل في الوقت المحدد في العقد.

أهمية الدراسة

1- الأهمية الموضوعية:

الأهمية الموضوع فإن وجود مجموعة من العناصر والمكونات في أي

من جهة، ومن جهة أخرى عدم وجود استراتيجية إقراضية نمطية بسبب

من حيث التخصصات ومن حيث الأهداف وحجم رأس المال، على

تتخذ قرار الائتمان. خاصة وأن الأساليب التقليدية المعتمدة في

1- الأهمية الموضوعية:

¹⁰ سورة البقرة، الآية: 280.

على أساليب علمية أكثر دقة من أجل اتخاذ قرار ائتماني سليم ، حيث تزداد أهمية الموضوع في الوقت الراهن في ما تشكله إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية كأداة فعالة و هامة للتخفيض من الخسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك بشكل عام والإسلامية بشكل خاص.

2- الأهمية التطبيقية:

تتبع أهمية الدراسة العملية في كونها تسلط الضوء على أكبر البنوك الإسلامية في إندونيسيا بنك (BRIS) الشعبي الإندونيسي، وكيفية سير عملها في إدارة المخاطر الائتمانية وصيغ التمويل الإسلامي، والوسائل التي يتخذها في سير هذه العملية المصرفية المهمة، وكذلك التجربة الإندونيسية.

ومن المعلوم أن ليبيا تفتقر لوجود مصارف إسلامية متخصصة، ولا سيما في أهم المعايير الشرعية التي يقصدها الزبون في إقراض مال من البنك ويقدم هذا الأخير ضمانات لاسترداد المبلغ المتفق عليه، وهذه العملية المصرفية تعتبر ضرباً من ضروب الاستثمار للبنك، وكذلك لتوفير السيولة لدى الزبون دون الحاجة للذهاب إلى البنوك الربوية واقتراض مبلغاً مالياً يضاف إليه نسبة من الفائدة الربوية، بالإضافة لحدثة تقديم صيغة المراجعة للأمر بالشراء سنة 2009م في ليبيا ولما لاقته من مخاطر التأخر في السداد وأيضاً مخاطر السمعة من حيث وجود شبهة شرعية على طريقة تقديم المراجعة للأمر بالشراء، وأيضاً اختلاف هامش الربح من مصرف إلى آخر في ليبيا، ولذلك يرى الباحث بأن تجربة مصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية في كيفية إدارة المخاطر سيكون لها دوراً هاماً للحد من المخاطر الائتمانية ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي وخاصة صيغة المراجعة للأمر بالشراء في المصارف التجارية العاملة بليبيا من حيث نقل هذه التجربة إلى تلك المصارف والاستفادة منها، وأيضاً لأن إدارة المخاطر هي العصب الأساسي لأي

مختلف المخاطر التي يواجهها العمل المصرفي الإسلامي، إبراز كيفية توظيف الرقابة العالمية وتفعيل دورها لأغراض إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، التعرف على أنواع ومصادر المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، التعرف على مراحل إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، التعرف على الطبيعة المميزة لإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية وأساليبها في تحليل مخاطر الائتمان.

على مخاطر بعض صيغ التمويل التي تستخدمها المصارف الإسلامية وعلاقتها بمعادلة كفاية رأس المال بشقيها رأس المال التنظيمي والمخاطر الثلاثة (مخاطر ائتمانية، مخاطر تشغيلية، مخاطر السوق)، كما بينت هذه الدراسة صيغ التمويل الإسلامي المحددة في هذه الأطروحة، وكيفية تطبيقها من قبل المصارف الإسلامية، مع تحليل هذه الصيغ مع رأس المال التنظيمي والمخاطر الثلاثة الواردة في معيار كفاية رأس المال.

من الأهداف من بينها: التعرف على صيغة المراجعة للأمر بالشراء وبيان كيفية

¹³ موسى عمر مبارك أبو محميد، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعياري كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2"، (الجزائر: أطروحة دكتوراة-- في العلوم المالية والمصرفية، في العلوم المالية والمصرفية، 2008م).

¹⁴ دحماني روضة وزرماني وردة، إدارة مخاطر صيغة المراجعة في المصارف الإسلامية- دراسة حالة بنك البركة الجزائري، (الجزائر: رسالة ماجستير في العلوم التجارية وعلوم التدبير، 2015م).

2	هاجر زرارة 2011	إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري	استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع الحقائق والبيانات حول ظاهرة المخاطر، وإدارتها في المصارف الإسلامية، ومن ثم تحليلها. كما استخدمت الباحثة المنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة لتوضيح كيفية إدارة المخاطر الائتمانية في بنك البركة الجزائري.	- لا يوجد اختلاف في معنى الائتمان في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، -تواجه المصارف الإسلامية المخاطر الائتمانية في كم عملياتها، فهي تواجه هذا النوع من المخاطر في صيغ التمويل القائمة على عقود المداينة كالمرابحة والسلم والاستصناع وغيرها من صيغ التمويل القائمة على عقود المشاركات. -يعود سبب تعرض المصارف الإسلامية للمخاطر الائتمانية لتأخر العميل في سداد . -تكتسب المخاطر الائتمانية في الصناعة المصرفية الإسلامية وضعا خاصا بالمقارنة بنظيرتها التقليدية، انطلاقا من مبادئها وأسس عملها، الذي جعلها عرضة لهذا النوع من المخاطر أكثر من، التقليدية؛
3	موسى مبارك أبو محيميد 2008	مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2 .	استخدم الباحث المنهج المكتبي و الاستقرائي.	- إن جميع صيغ التمويل المذكورة في هذه الأطروحة تتعرض لمخاطر الائتمان. - أن الصيغ التالية وهي المرابحة البسيطة، المرابحة للأمر بالشراء مع الوعد غير الملزم، الاستصناع بدون استصناع موازي، المضاربة، المشاركة، والمشاركة المتناقصة، السلم بدون سلم موازي تتعرض لمخاطر السوق. - إن جميع الصيغ المذكورة تتعرض لمخاطر التشغيل.
4	دحماني روزة و زرماني وردة 2015	إدارة مخاطر صيغة المرابحة في المصارف الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-	استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال إجراء دراسة ميدانية على مصرف البركة الإسلامي .	توصل الباحثان إلى أن المرابحة للأمر بالشراء تعاني من وجود مخاطر ومشاكل تقف في طريقها وتعرقل مسارها التمويلي وما يحققه من منافع على المستويين الفردى والجماعى، ورغم هذا فهي تؤدي دورها التمويلي على أكمل وجه.
5	محمد داوود عثمان 2008	أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة	أستخم الباحث في هذه الدراسة المنهج الكمي	توصل الباحث في هذه الدراسة إلى وجود أثر موجب ما بين قيمة

سادساً: المخاطرة في خطاب الضمان:²⁹

أن كثيراً من الباحثين استندوا إلى الاستدلال بنظرية المخاطرة في مسائل متعددة باجتهاد متعسف، فمجرد الضمان لا يستحق به ربح، وضرورة استناد المخاطرة إلى المال أو العمل كي يستحق بها الربح، لذلك منع جمهور الفقهاء أخذ أجر على الكفالة لأنها لا تستند إلى مال أو عمل مخاطر، بل هو مال مضمون على المكفول عنه والاستدلال "بمن ضمن مالا فله ربحه" هو اعتساف في الاستدلال، إذ يقصد بذلك أن الربح يستحق بالمال المخاطر، أي من استعد لتحمل تبعات المخاطرة بالمال فإنه يستحق ربحه، ما في خطابات الضمان فإن المصرف لا يتحمل تبعات عمل المقاول ونتائجه، بل يسدد عنه فيما لو غرم ثم يعود عليه، فهو كفيل عن المقاول وليس بمخاطر، وهي تعتبر بذلك قرض حسن وعمل.

وتتم معالجة تلك المشكلة عن طريق استخدام فكرة أساسية مفادها أن المخاطرة تمثل شرطاً ومعيّاراً للسلامة الشرعية في استحقاق العائد في عقود المعاوضات وعقود المشاركات، و أيضاً أن الربح يستحق بالمخاطرة وأن هناك علاقة طردية بين الربح والمخاطرة.

ويرى الباحث إضافة إلى ما سبق؛ أن الوضع الأفضل والأمثل لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، يتم من خلال:

أولاً: حسب الملاءمة المالية للعميل أو حسب الضمانات المقدمة من البنك و المتفق عليها إما تكون ضمانات عقارية، مالية أو بكفالة طرف ثالث، كما يعتمد نشاط البنك على تقديم خدمات مصرفية، وتمويلات وفق صيغ تمويل إسلامية كما هو منصوص عليها

²⁹ عبدالله عويضة، نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، 220.

الباب الثاني

المخاطر في المصارف الإسلامية أنواعها وطرق إدارتها

سنحاول في هذا الفصل من الدراسة مناقشة المفاهيم الأساسية، والقضايا ذات الصلة بالمخاطر في المصارف الإسلامية بشكل عام، والتطرق لأحكام الشريعة الإسلامية وآراء العلماء فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وذلك من خلال الآتي:

الفصل الأول: المخاطر وأنواعها في البنوك الإسلامية

لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي، وكذا في نفس النشاط، ومن المهم في هذا المبحث أن نتعرف على المفاهيم المختلفة التي تحيط بالمخاطر في البنوك الإسلامية والعوامل التي كانت سببا في إنشائها وتنوعها، وكذا أنواعها المختلفة، وذلك من خلال المطالب التالية:

المبحث الأول: مفهوم المخاطر في البنوك الإسلامية

يهدف هذا المطلب إلى تحديد المعنى اللغوي و الاصطلاحي، وتتبع بعض المعاجم اللغوية والاقتصادية واستخدامات الفقه المالي لمفردة المخاطر.

المطلب الأول: المخاطر لغة: المخاطر من الخطر، وهناك عدة تعريفات نذكر منها ما يلي:

(2) كما جاء أيضا في القواعد النورانية أن ابن تيمية* قال: الغرر هو مجهول العاقبة، والغرر قد قيل في معناه: هو ما خفيت عاقبته، وطويت مغيبته، وانطوى أمره وقيل ما تردد بين السلامة والعطب.⁷

3) و قال ابن قيم الجوزية: "المعدوم لا يدر يحصل أو لا يحصل، ولا ثقة لبائعه بحصوله، بل يكون المشتري منه على خطر، فهذا الذي منع الشارع بيعه، لا لكونه معدوما بل لكونه غررا، فإن البائع إذا باع ما ليس في ملكه، ولا له القدرة على تسليمه، لذهب ويحصله ويسلمه إلى المشتري، كان ذلك شبيهاً بالقمار والمخاطرة.⁸

⁶ مالك بن أنس، موطأ الإمام مالك، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، دون طبعة، 1406هـ-1985م، الجزء 2)، 664.

* ابن تيمية هو: شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد ابن الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم ابن الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد عبد الله ابن أبي القاسم الخضر ابن محمد ولد رحمه الله تعالى في منطقة حرّان يوم الاثنين العاشر وقيل الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة 661 هجري ، ومن أبرز مؤلفات ابن تيمية رحمه الله كتاب مجموع الفتاوى، الاستغاثة، الاستقامة، الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، درء تعارض العقل والنقل.. الخ.

⁷ ابن تيمية، القواعد النورانية، (السعودية: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1422هـ، الجزء 1)، 169.

⁸ ابن القيم، زاد المعاد، 18.

مما سبق يرى الباحث بأن المخاطر هي احتمالية مستقبلية ومرادفة لعدم التأكيد من معرفة احتمال حدوث أو تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة ومخطط لها تؤثر على تحقيق أهدافه ونجاحه وتؤدي إلى إفلاسه والقضاء عليه.

المبحث الثاني: أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية

ينقسم النشاط الاستثماري في البنوك الإسلامية إلى ثلاثة تقسيمات: نشاط استثماري مالي*، ونشاط استثماري عيني حقيقي** أو ما يسمى بنشاط الأعمال، ونشاط لصيغ التمويل، وكل منهم تصاحبه مجموعة من المخاطر تنشأ من طبيعة ذلك النشاط، لذلك تصنف المخاطر على هذا الاعتبار، وسنورد أهم مخاطر كل صنف كما يلي:

المطلب الأول: المخاطر المالية

إن مصدر مخاطر النشاط المالي يرجع إلى الخسائر في الأسواق والمؤسسات المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية، وتكون هذه المخاطر في العادة مصاحبة لنظام

* الاستثمار المالي: هو عملية اقتصادية تتمثل بامتلاك المستثمر لأحد الأصول المالية بغية تحقيق عائد مادي كبير في المستقبل، ويدخل في عدة مجالات، كما أنه يمكننا تعريفه بأنه أحد أنواع الاستثمار المقترن بالأسهم والسندات وأذونات الخزنة وتداول الأدوات التجارية ذات القابلية للصرف.

**** الاستثمار العيني الحقيقي هو:** ما يتعلق بالأصول العينية مثل الأراضي والعقار والمصانع وشركات التصدير، ورغم أن الاقتصاد العيني هو الأساس في حياة البشر وسبيل التقدم، إلا أنه وحده لا يكفي. لأنه يحتاج إلى سيولة مالية تنعشه، أي لابد أن يزود بأدوات مالية (سيولة مالية)، تسهل عمليات التبادل من ناحية، والعمل المشترك. من أجل المستقبل من ناحية أخرى.

الاستدانة¹⁵، حيث إن المؤسسة المالية تكون في وضع مالي لا تستطيع فيه مقابلة التزاماتها في أصولها الجارية ومن أهم هذه المخاطر نذكر:

الفرع الأول: مخاطر الائتمان:

منها: من المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك هي المخاطر الائتمانية والتي تعرف بعدة تعريفات

أ. المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية.¹⁶

ب. هي المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل (الأخر) في العقد أي قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة في موعدها كما هو منصوص عليه في العقد ويرد حدوث المخاطر الائتمانية في الدفاتر التجارية وتظهر المخاطر الائتمانية في حالة القرض عندما يعجز الطرف الآخر عن الوفاء بشروط القرض الكاملة في موعدها.

ج. والمخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا في حالة (عقد السلم أو الاستصناع) أو عليه أن يسلم أصولا (المراجحة مثلا) قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرضه لخسارة

¹⁵ Saunders Anthony, *Financial Institutions Management*, McGraw Hill, Irwin, 2000, 17.

¹⁶ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، (الأردن: الورقة للنشر والتوزيع، دون طبعة، 2000م)، 174.

¹⁷ طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دون طبعة، 2003م)، 30_31.

ومما سبق نستنتج أن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقرض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقرض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني.

وهي المخاطر التي تنتج عن حركة اتجاهات الصعود والنزول التي تطرأ على الأسواق
لعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وتنقسم إلى ما يلي:

ثانياً: مخاطر سعر الصرف: تحتفظ البنوك الإسلامية بالعملات الأجنبية لتلبية حاجات عملائها من خلال عمليات التمويل والاستثمار الخارجية والتحويلات والاعتماد

¹⁹ طارق الله خان، أحمد حبیب، إدارة المخاطر، 66.

ثانياً: العنصر البشري: وهي الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد) كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين الجهات الرقابية وأي طرف ثالث، ومن الأمثلة عليها: عمليات الاحتيال الداخلي من قبل موظفين (كالاختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الخارجية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوي والتهرب الضريبي المتعمد) وعمليات التداول دون تحويل وإنجاز حركات غير مصرح بها والمعاملات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي.²⁵

رابعاً: الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية: هي الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة البنك في مواصلة العمل، وتشمل: الاحتيال

[illegible]

الخارجي (كالسرقة والسطو المسلح، وتزييف العملات والتزوير، والقرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات الاحتيال عبر بطاقات الائتمان، الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز) والكوارث الطبيعية: (الهزات الأرضية، الحرائق، الفيضانات... الخ).

الفرع الثاني: المخاطر القانونية:

تتعرض البنوك لأشكال مختلفة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تخفض قيمة موجوداتها أو تزيد من التزاماتها عما هو متوقع، وذلك بسبب عدم توفر المعلومات والنصائح القانونية في البنك، كذلك قد تتعرض البنوك لتلك المخاطر بسبب الدخول في صفقات معينة والتي لا يوجد لها قانون ينظم تعامل الطرف المقابل فيها.²⁶

إذ أن هذه المخاطر تنتج من أخطاء في نص العقود أو من تأخر في اتخاذ الإجراءات القانونية أو من مخالفة لبعض القوانين الدولية.²⁷

وتنشأ المخاطر القانونية نتيجة عوامل كثيرة نذكر منها:²⁸

1. وقوع التزامات غير متوقعة.

2. فقد جانب من قيمة أصل من الأصول نتيجة لعدم توافر الرأي القانوني السليم.

3. عوامل عدم اليقين إزاء القوانين، أو في تفسير العقود أو عن نقص في عدد الخبراء القانونيين.

²⁶ منصور منال، إدارة المخاطر الائتمانية، 7.

²⁷ مفتاح صالح، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية

الدولية و الحوكمة العالمية، (الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009م)، 3.

²⁸ هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، 113.

4. التعرض للتغيرات غير المتوقعة في إطار كل من القوانين، والتنظيمات والتشريعات.

5. غياب نظام قانوني يمكن الاعتماد عليه لتطبيق العقود المالية.

6. كما ترتبط بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ.

الفرع الثالث: مخاطر السمعة:²⁹

وتعرف بأنهما: المخاطر الناشئة عن توافر انطباع سلبي عن البنك والذي قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى البنوك المنافسة، أما أسباب حدوث هذا الانطباع فقد تكون من:

1. التصرفات الناشئة عن موظفي البنك.

2. عدم القدرة على خدمة العملاء بالجودة والسرعة المطلوبة.

3. اهتزاز ثقة العملاء بسرية البنك .

4. عدم التزام البنك بالقواعد الشرعية (للبنوك الإسلامية).

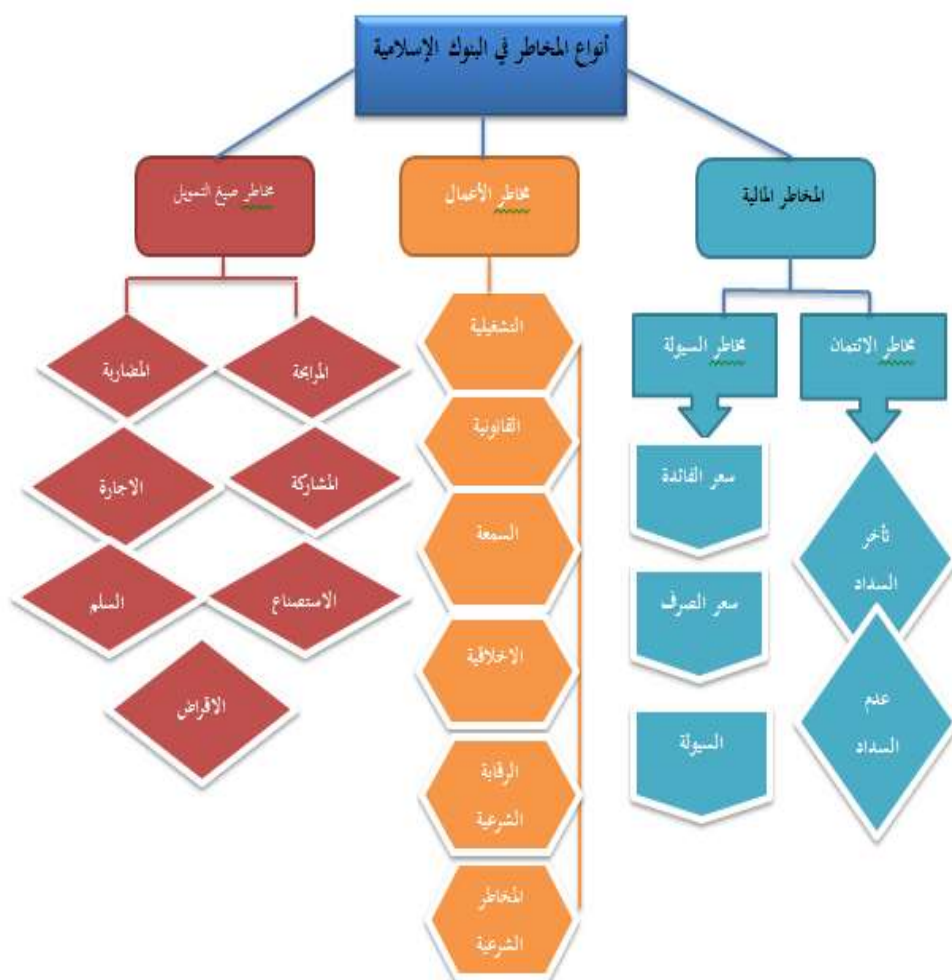
كما تتعرض البنوك الإسلامية لهذا النوع من المخاطر بسبب فقدان ثقة عملائها، ويعود ذلك إما لغياب الفهم الصحيح للصيرفة الإسلامية والاعتقاد بأنه لا يوجد فرق بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي، أو بسبب ظن المودعين والمستثمرين بأن انخفاض العائد مرده تقصير وإهمال البنك في أداء عمله.³⁰

²⁹ موسى عمر مبارك أبو محميد، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2"، (أطروحة دكتوراة- القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، 2008م)، 21.

³⁰ هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، 115.

34

الشكل (1/2) يبين أنواع المخاطر في المصارف الإسلامية



المصدر: إعداد الباحث

³⁴ سورة المائدة، الآية: 2.

الفصل الثاني: طرق إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

تعتبر إدارة المخاطر من أهم المطالب والالتزامات التي تقع على عاتق المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، فمن واجب هذه المؤسسات أن يكون لديها إجراءات شاملة ومتطلبات ضرورية لإدارة المخاطر ومواجهتها، وإتباع ما يلزم لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها، وتتضمن هذه الإجراءات تطبيق سياسات ملامة وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات إدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير الداخلية عن المخاطر .

ولدراسة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بإتباع المتطلبات والأدوات لإدارتها سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: متطلبات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

سنقوم بدراسة المتطلبات الواجب توفيرها لإدارة المخاطر بشكل جيد ثم تقديم الأدوات التي تستعملها البنوك في إدارتها للمخاطر .

يوجد متطلبات ضرورية في أي مؤسسة مصرفية وخاصة الإسلامية منها أن تكون متوفرة حتى يمكنها من الإدارة الجيدة للمخاطر وهي:

أولاً: وضوح محتوى إدارة المخاطر: ويشمل المرور بأربعة مراحل أساسية:

1. تعريف المخاطر التي يتعرض لها نشاط الصيرفة الإسلامية.

2. القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم المعلومات ملائمة.

³⁵ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، 8-9.

2. الهدف من الضمانات في البنوك الإسلامية:⁴²

إن الفكرة الأساسية التي تبني عليها الضمانات، سواء كان ذلك في البنوك الربوية أو البنوك الإسلامية، هي لغرض اتخاذ كافة التدابير و الوسائل اللازمة لضمان حقوقها، و استفاء كافة مستحقاتها في مواعيد استحقاقها .

إن البنوك الربوية تأخذ ضمانات على كل عملية إقراض بدون استثناء، و البنوك الإسلامية بدورها هي الأخرى تأخذ ببعض الضمانات التي تأخذ بها البنوك التقليدية دون البعض الآخر، لأن البنوك الإسلامية ليس من وظائفها و أهدافها الأساسية الإقراض ففي حالة البيوع الآجلة و حالة التمويل بالمراجحة، و التي هي من أكثر الصيغ تطبيقاً في البنوك الإسلامية، تكون علاقة العميل مع البنك الإسلامي علاقة المدين بدائنة، و يحق للدائن أن يطلب من الضمانات ما يطمئنه على التزام المدين بالسداد مستقبلاً، و ما يمكنه من استثناء حقوقه .

أما في حالة الصيغ المشاركة في الأرباح، والمتمثلة في صيغتي المشاركة والمضاربة، فإنه في كلتا الحالتين يتضح أن المشارك أو المضارب غير ضامن إلا إذا قصر، ففي حالة عدم تقصيره، والتزامه بالشروط المتفق عليها، وحدثت خسارة فلا ضمان عليه، أما إذا كانت الخسارة بسبب تقصيره أو إهماله أو مخالفته لشروط العقد، فمن حق البنك الإسلامي مطالبته باستيفاء حقه فيما تلف من رأس المال، و مطالبته بالتعويض عن الضرر الذي وقع عليه، و لذلك فقد أجاز للبنك الإسلامي أن يأخذ الضمانات المناسبة من طالبي التمويل، و هي ضمانات ضد تقصير المشارك وعدم التزامه بالشروط.

⁴² موسى رحمان، بن إبراهيم الغالي، مقال بعنوان: القرار التمويلي في البنوك الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، (الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006م)، 7.

3. أنواع الضمانات المطبقة في البنوك الإسلامية: تنقسم الضمانات بصفة عامة

⁴³ إلى ضمانات شخصية، وأخرى مادية:

أ. الضمانات الشخصية: تشمل الضمانات الشخصية على ما يلي:

1) توقيع العميل على إيصال الأمانة بكامل البضاعة، مقابل التي استلمها أو لمستندات الشحن المتعلقة بها.

2) توقيع العميل على شيك لأمر البنك بكامل قيمة العملية، يستحق في نهاية مدة التمويل.

3) توقيع العميل على شيكات مسحوبة لأمر البنك بكامل قيمة البضاعة،
تستحق في التواريخ المحددة للسداد، هذا في حالة التمويل بالمراجعة.

4) يتعهد العميل بإيداع كافة متحصلاته عن العملية موضع التعامل مع البنك سواء نقداً أو بأوراق تجارية، للحصول والإضافة لحسابه الجاري لدى البنك وذلك لاستخدام حصيلة هذه المدفوعات في سداد مستحقاته تجاه البنك.

(5) توقيع كفيل أو أكثر على سند أذني أو كفالة تضامنية، مع مراعاة شروط الكفالة التي أقرها الشرع الإسلامي.

ب. الضمانات العينية:

الضمانات العينية، هي الضمانات التي تقع على شيء معين، كحق الرهن الحيازي، والرهن الرسمي، وحق الاختصاص.

⁴³ المرجع نفسه، 87.

⁴⁵ لعقد البيع، أي إصلاحاً وإزالة فساد وإمساكاً له لئلا يملكه آخر.

ب. اصطلاحاً:

— عَرَفَ الإمام مالك العربون بقوله: " أن يشتري الرجل العبد أو الوليدة أو يتكاري الدابة، ثم يقول للذي اشترى منه أو تكارى منه: أعطيك دينارا أو درهما أو أكثر من ذلك أو أقل على أي إن أخذت السلعة أو ركبت ما تكاريت منك فالذي أعطيتك هو من ثمن السلعة.

أو من كراء الدابة، وإن تركت ابتياع السلعة أو كراء الدابة فما أعطيتك لك باطل بغير شيء".⁴⁶

– تعريف مجمع الفقه الإسلامي: "انه بيع سلعة مع دفع المشتري مبلغا من المال إلى البائع على أنه إن أخذ السلعة احتسب المبلغ من الثمن وإن تركا فالمبلغ للبائع".⁴⁷

* أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الرّمحشري جاز الله ولد في سنة 467 هـ، ألف الرّمحشري تصانيف عديدة في صنوف المعرفة المختلفة، ففي تفسير القرآن الكريم ألف كتابه الكشف الذي وصف بأنه لم يصنّف قبله مثله. وفي تفسير الحديث صنف كتاب الفائق، وله في اللغة كتاب أساس البلاغة، أما في النحو فقد صنف كتبًا كثيرة منها: المفصل، وقد اعتنى بشرحه خلق كثير، والأنموذج، والمفرد، والمؤلّف، وشرح أبيات كتاب سيبويه، وله في الأمثال: المستقصى في أمثال العرب. كما أن له كتبًا في علم الفرائض، والأصول، والفقه والأُمالي في كل فن، وله شعر جميل. وتوفي سنة 538 هـ.

⁴⁵ محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، الجزء 6، الطبعة الأولى، 1937م)، 332.

⁴⁶ السيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، (بيروت: المكتبة الثقافية، الجزء 2، 1984م)، 118.

⁴⁷ مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 8، الجزء 1، (1994م)، 141.

الدين الكلي ثابتاً، مع ملاحظة أن تغيير القسط سينعكس على مدة السداد
معدل العائد زاد مقدار القسط ومن ثم انخفضت مدة السداد، والعكس ص
لأن مدة العقد ومقدار القسط يجب أن يكونا معلومين للطرفين، فإن أي
يجب أن يتم بالتراضي. وهذا ما يجعل هذه الصيغة قائمة على الأسلوب التعاو
مصالح الطرفين.

الفرع الثاني: إدارة مخاطر سعر الصرف:⁵⁸

يتم إدارة العملات الأجنبية على أساس التعامل الفوري وليس على أس
الأجل، حيث تتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي و حدود المراكز لكل
السياسة العامة للبنك لإدارة العملات الأجنبية تقوم على أساس تصفية المراك
وتغطية المراكز المطلوبة المالي لكل عملة لدى البنك، وتتم مراقبة مركز العملا
شكل يومي وتتبع استراتيجيات، التأكّد من الاحتفاظ بـ: العملات، الأ

الفرع الثاني: إدارة مخاطر سعر الصرف:⁵⁸

تنص السياسة الاستثمارية للبنك على أن الحد الأقصى لمراكز العملات الأجنبية يجب أن لا يتجاوز 15% من إجمالي حقوق المساهمين أو 50% من إجمالي التزامات

⁵⁸ حرري محمد عريقات، إدارة المصارف الإسلامية، 216-217.

للبنك ضوابطه الشرعية المعروفة، والبنوك الربوية لا تلتزم بها حيث يمكن أن تضارب في البورصة، وتشترى وتبيع بالأجل.

الفرع الثالث: إدارة مخاطر السيولة:⁵⁹

* بوالص التحصيل: هي مجموعة المستندات التجارية التي يسلمها المصدر إلى بنكه يتم إرسالها إلى بنك مراسل له في بلد المستورد و التي تبين شحن كمية من البضاعة من بلد المصدر إلى بلد المستورد تنفيذ الاتفاق بين المصدر والمستورد، بحيث يقوم البنك المراسل بتحصيلها من المستورد وتحويل القيمة إلى المصدر ومنه إلى المصدر.

⁵⁹ بوضياف جهاد، "إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجهاد"، (رسالة ماجستير -- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، 2015م)، 77.

2. تنشأ مشكلة إدارة السيولة أصلاً من حقيقة أن هناك تبايناً بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، وبينما لا يستطيع البنك السيطرة على مصادر أمواله من الودائع، يمكنه السيطرة على استخدامات هذه الأموال، وعلى ذلك فإن هناك أولوية تعطي لموقف السيولة عند توظيف الموارد، ونظر التكلفة الفرصة البديلة* للموارد السائلة، يتعين على البنك أن يدخل في الاستثمارات ذات العائد بعد أن يكون لديها ما يكفي من السيولة، ونجد أن معظم البنوك تحتفظ الآن باحتياطات وقائية علاوة عن الاحتياطات الاعتيادية، وتحدد المتطلبات الوقائية أو التوقعات حجم الاحتياطات الاعتيادية بينما يعتمد حجم الاحتياطات الوقائية على تقييم إدارة البنك لمخاطر السيولة.

4. ثم إن القرارات الخاصة باحتياجات السيولة أو نقصانها. تحديدا فإن على المدير المسؤول عن السيولة بالبنك أن يعرف من البداية تواريخ العمليات الكبيرة (مثل المواسم تشهد السحب من الودائع بكميات كبيرة أو فترات الإيداعات بمبالغ

[illegible]

4. ضرورة أخذ ضمانات من العملاء لمواجهة حالات خيانة الأمانة.
5. لا بد من المتابعة المكتتبية والميدانية لعمليات المضاربة والمشاركة.
6. التدقيق في كل مشروع قبل أن يدخل الإسلامي في تمويله وذلك يحتاج إلى جهاز كفء لدى البنك الإسلامي لتقويم المشروعات تقويماً فنياً.
7. الاحتفاظ بالسلع تحت رقابة البنك: وهو إجراء تؤمن به البنوك الإسلامية حسن تسيير المشروع، وهو ما تطبقه بعض البنوك الإسلامية مثل بنك فيصل الإسلامي السوداني والذي يعاني كباقي البنوك من مشكلة الثقة في التعامل المضارب.
8. مراقبة المشروع: ضرورة مراقبة المشروع للقضاء على فرص الخيانة من قبل التعامل، وإذا كان الاهتمام الأول يقتضي بيئة إسلامية حكومة وشعباً، وهذا غير متوفر، فليس في مقدور البنوك الإسلامية العاملة في البلدان التي يسود فيها النظام المصرفي الربوي، إلا إضافة شرط مراقبة البنك لسير المشروع، الأمر الذي يأخذ مكانة في العقد كشرط يتفق عليه المتعاقدين.
9. الحد من النفقات الإدارية.
10. ضمان أمانة العامل.
11. تطوير صيغ توفر الحوافز.

6. التطوير: و يقصد به التحسين وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر كفاءة،⁶⁶ لذا يجب متابعة كافة التطورات المحيطة بصناعة البنوك الإسلامية وذلك للحد من المخاطر التي قد تحدث نتيجة عدم مواكبة تلك التطورات.

تقدم البنوك صيغ التمويل الإسلامية وفقا للضوابط الشرعية، ويشرف عليها هيئة رقابة شرعية مستقلة، وتدرج هذه الصيغ ضمن بند القروض في موجودات قوائم المراكز المالية للمصارف، وقد يحدث نتيجة التعامل بهذه الصيغ بعض الغرر اليسير الذي لا يمكن تجنبه وهذا لا شيء فيه، ولكن بعض العقود تواجه الكثير من المظالم و الفشل في الوفاء

[illegible]

وتتعدد طرق معالجة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية حسب طبيعة كل صيغة، وفيما يلي تفصيل ذلك:

تتم معالجة هذه المخاطر من خلال عدة صور، هي:⁶⁷

1. تقوية دائرة الاستثمار في البنوك، وإمدادها بالكوادر المدربة على إدارة وتمويل ومتابعة المشروعات.

2. إنشاء جهاز معلومات يوفر قاعدة بيانات عن جميع العملاء، كذلك الاستعانة بمعلومات قسم المخاطر المصرفية في البنك المركزي في بناء هذه الشبكة من المعلومات.

ثانيا: معالجة المخاطر بصورة خاصة: ويتم من خلال ما يلي:

تتم معالجة المشكلة الأخلاقية، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

⁶⁷ محمود سحنون، شعيب يونس، "مخاطر تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي"، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، الجزائر: جامعة قلمة، المنعقد في الفترة: 03-04 ديسمبر 2012م، 117-118.

أيضا سياسة منح القروض الحسنة وإجرائاتها والمبالغ المسموح بها وطريقة صرفها وتحصيلها والضمانات المطلوبة.⁷⁹

خاتمة الفصل:

اتضح لنا من خلال هذا الفصل ما يلي:

1. لا توجد فروق جوهرية في مراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
2. استطاعت البنوك الإسلامية أن توجد لنفسها معايير تتلائم مع طبيعة عملها.
3. الغرض من الضمانات هو اتخاذ كافة التدابير والوسائل اللازمة لضمان حقوقها واستفاء مستحقاتها.
4. إن البنوك الإسلامية تتبع مراحل وخطوات لإدارة المخاطر التي تتعرض لها في نشاطها.

⁷⁹ محمد نور الدين أردنية، "القروض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي"، (رسالة ماجستير-- كلية الدراسات العليا، قسم الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010م)، 113.

الفصل الرابع: حكم الشرع واءاء جمهور العلماء في إدارة المخاطر الإسلامية

المبحث الأول: مشروعية المشاركة

المشاركة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع⁸⁰، تعتبر المشاركة إحدى مجالات الهامة في البنوك الإسلامية كما تعتبر بديلاً ناجحاً في كثير من الأحيان، أدلتها من الشريعة الإسلامية، واءاء العلماء فيها، فيما يلي :

أ. القرآن الكريم:

⁸⁰ محمد المكاوي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، 32.

ويلاحظ أن هذه الآيات على عمومها تدعو إلى السعي والضرب في الأرض ابتغاء للرزق، ويتحقق بفضل الله تعالى بالتجارة.

ب. من السنة:

1. ما ثبت في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج إلى الشام مضارباً بمال لخديجة بنت خويلد رضي الله عنها وكان ذلك قبل مبعته صلى الله عليه وسلم.⁸⁸
2. ما روى عن صهيب (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل، والمقارضة، وإخلاط البر بالشعر للبيت، لا للبيع".

ج. من الإجماع:

قال ابن قدامه: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على جواز المضاربة في الجملة.

قال الكاساني: وأما الإجماع فإنه قد روى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أنهم دفعوا مال اليتيم مضاربة منهم عمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمير وعبيد الله بن عمر وعائشة رضي الله عنها ولم ينقل أنكر عليهم من أقراهم أحد ومثله يكون إجماعا.

المبحث الثالث: مشروعية المراجعة

⁸⁹ بيع المراجعة مشروع بالكتاب والسنة والإجماع:

88 عبد المطلب عبد الرزاق، المضاربة كما تجرئها المصارف الإسلامية، 14.

3. وعن أبي رافع رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكرا، فقدمت عليه إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة، فرجع إليه أبو رافع فقال: لم أجد فيها إلا خيارا رابعا، فقال صلى الله عليه وسلم: "أعطه إياه إن خيار الناس أحسنهم قضاء".¹⁰⁵

وجه الدلالة من الأحاديث:

في حين يدل الحديثان الأول والثاني على فضل الدين بالجملة، فإن الحديث الثالث يدل على ضرورة الوفاء بالقرض إن وقع وتدل الأحاديث السابقة أنه لما كان المسلم مأمورا بالإنفاق على نفسه وعلى من يعول، فإنه مأمور بالاستدانة للقيام بحق النفقة إن احتاج حاجة ملحة ولم يجد غير الاستدانة سبيلا للوفاء بما عليه من متطلبات أساسية، أي أن له أن يتحمل أضرار الدين ليدفع به ضررا أكبر وقد وعد الله تعالى من كانت هذه حاله فاستدان بأن يعينه على قضاء دينه إن صدق عزمه على السداد فكان هذا حثا على أداء القروض والتخلص منها.

ج. من الإجماع:

انعقد الإجماع على جواز القرض واستحبابه للمقرض، وذلك استنادا إلى ما جاء فيه من الأدلة في القرآن الكريم والسنة النبوية التي أوردنا بعضها سابقا وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يستقرض، كما تقدم في الأحاديث التي تم الاستدلال بها، وعن عائشة

¹⁰⁵ أخرجه البخاري، صحيح البخاري، (الجزء 3، باب، هل يعطى أكبر من سنه، حديث رقم 2392)،

الباب الثالث

منهج البحث

أ. نوعية البحث

المنهج الوصفي الكيفي: ويقصده المناهج التي تجعل هدفها الرئيس هو وصف الأشياء المادية أو المعنوية وأي شيء له آثار ظاهرة. الوصف العلمي يختلف عن الوصف غير العلمي، فالوصف العلمي يستند إلى التحليل، ولا يكون وصفاً علمياً إلا أن يسبقه التحليل (حصر جميع جزئيات الموصوف، وتصنيفها، وترتيب هذه التصنيفات حسب نظام تحدده مشكلة البحث).

أما الوصف غير العلمي فلا يشترط فيه التحليل، بل في بعض الحالات قد يتطلب منهجه التركيز على بعض جزئيات الموصوف والمبالغة عند وصفه للأغراض الفنية.¹

وقد تتضمن الدراسة الوصفية، ولاسيما الوصفية التقويمية أو النقدية، شيئاً من الاستقراء، بصفتها جزئية صغيرة ضمن دراسة يغلب عليها الطابع الوصفي. مثال ذلك: قد نحتاج في أصول الحديث، إلى استعراض الروايات المتعددة للحديث الواحد للوصول إلى المتن الذي تتفق عليه جميع الروايات أو معظمها، أي المتن المرجح صحته على المتن الأخرى في حالة تقاربها من حيث قوة الإسناد مثلاً.

¹ سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، (السعودية: شبكة الألوكة، الطبعة الثانية، 2010م)،

وقد ارتبطت نشأته بالمشاكل الاجتماعية وبالدراسات المبكرة في فرنسا وانكلترا،
والدراسات الانثربولوجية في الولايات المتحدة.

كما يقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج المرجوة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف المشاكل المحيطة بها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل للظاهرة.

ولا يقتصر المنهج الوصفي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها، وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة وتناؤها لذلك فهو يشمل عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، كأن يعتمد مثلاً على دراسة الحالة أو الدراسات الميدانية أو التاريخية أو المسوح الاجتماعية.³

من البحوث التي يستخدمها المنهج الوصفي:

1. **دراسة الحالة:** تعتبر أحد أساليب البحث والتحليل الوصفي المطبقة في مجالات علمية مختلفة، وقد تكون الحالة المدروسة: شخصاً، جماعة، مؤسسة، مدينة. فعالم النفس: يستخدم الفرد كحالة للدراسة في تحليل النفسي، وقد تكون المؤسسة كحالة للدراسة في مجالات علمية مختلفة، فقد ندرسها من الناحية البشرية أو المالية أو الإنتاجية، وذلك حسب مجال اختصاص الباحث وطبيعة وأهداف البحث.

³ ماثيو جيدير، منهجية البحث، (مترجم من الفرنسية، ملكة أبيض، تنسيق: محمد السيد غانم، دون طبعة، دون سنة نشر)، 100.

حيث قام الباحث بجمع الوثائق المرتبطة بالدراسة وذلك من خلال طلب بعض الوثائق الهامة من بنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية، مثل الإنذارات التي يقوم المصرف بإرسالها للزبائن عند تأخر السداد أو عدم السداد، ونموذج اشعار الزبون بخسارة الرهن نتيجة للمماطلة في السداد، ونموذج لعقد المراجعة كما يقوم بها المصرف، والفتاوى الصادرة من مجلس علماء إندونيسيا بشأن مجاوز أخذ غرامة التأخير في التأخر في السداد أو عدم السداد المخاطر الائتمانية،¹⁴ ليتسنى للباحث معرفة الوقايات التي قام بها المصرف لتجنب العجز، وكذلك لمعرفة تطور إدارة المخاطر في مواجهة الأزمات المالية.

د. اسلوب تحليل البيانات

هي تلك العملية التي يجري من خلالها تجهيز البيانات باستخدام كافة الطرق سواء الرياضية أم المنطقية وذلك من أجل الوصول إلى معلومات مفيدة يمكن اتخاذ القرارات بناء عليها.

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي وفيه تكون المناقشة بطريقة منطقية محاولا مناقشة وتفسير جزئيات الظاهرة موضع الدراسة على ضوء البيانات المأخوذة والمدونة بواسطة وسائل جمع البيانات، وبعد اطلاع الباحث على مراحل تحليل البيانات فإنه

¹⁴ للإطلاع على الوثائق المذكورة اعلاه، أنظر: الملاحق، 208.

¹⁵ مروان أحمد طاهات، "تحليل البيانات"،

[.http://www-marwanmant.blogspot.co.id/2016/03/blog-post_35.html](http://www-marwanmant.blogspot.co.id/2016/03/blog-post_35.html)
(10 أكتوبر، 2017).

استخلص من ذلك، المراحل الآتية لعملية تحليل البيانات والتي قام بإتباعها في هذه

الدراسة، ومراحل تحليل البيانات هي :

1- مرحلة جمع البيانات.

2- مرحلة عرض البيانات واختصارها وتقديمها على هيئة أفكار محورية..

3- مرحلة تحليل البيانات ومناقشتها.

4- استخلاص النتائج وعرضها والتأكد من تطبيقها ووضع التوصيات و

اقتراحات الدراسة.

ومن خلال هذه الدراسة قام الباحث في مراحل تحليل البيانات بالاتي:

أ. في مرحلة جمع البيانات؛ قام بجمعها الباحث، عن طريق المقابلة والملاحظة

الوثائق، عن طريق الكتابة وعن طريق التسجيل الصوتي.

ب. أما في مرحلة عرض البيانات؛ قام الباحث بكتابة الأجوبة من الأسئلة أثناء

المقابلة ووضعها في أفكار محورية.

ج. قام الباحث بتحليل البيانات تحليلًا دقيقًا من خلال البيانات التي تحصل

عليها من خلال عرض البيانات ومناقشتها.

د. أما المرحلة الأخيرة في تحليل البيانات؛ قام الباحث فيها باستخلاص نتائج

هذه الدراسة التي تحصل عليها من خلال عرض وتحليل البيانات وتطبيقها

ومن ثم قام بوضع التوصيات والاقتراحات عن طريق ما تحصل عليه من عرض

وتحليل البيانات ونتائج الدراسة.

تحتاج إلى تحسين). فإنه ينطوي أيضا على تكثيف التنسيق بين الحكومة المركزية والخاص فضلا عن تعزيز الخدمات في الصناعة المصرفية الإسلامية، وتعزيز القانوني لخارطة الطريق كما يدعم توحيد المصارف الإسلامية المملوكة للدولة مما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم رؤوس الأموال في البنوك، وتعزيز الفعاليات التكلفة، ويشجع ذلك على زيادة الاكتتاب في قطاعي الشركات والبنية التحتية

المبحث الثاني: بنك (BRIS) الشعبي الشرعي الإندونيسي

المطلب الأول : معلومات عن بنك (BRIS) شريعة إندونيسيا

نشأة بنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية، نقدمها مع الإشارة إلى الموقع الرسمي⁵ لتجنب أي انحراف في المعلومات عن هذا البنك. وبطبيعة الحال، حيث يعتبر واحد من بنوك الشريعة في المجتمع الإندونيسي ولكي يكون ذلك واضحاً يجب فهم التسلسل الزمني التاريخي. حيث بدأت فكرة إنشاء البنك في 19 ديسمبر 2007 وبعد هذا التاريخ حصل بنك على إذن من بنك إندونيسيا لإنشاء البنك بشكل رسمي في 16 أكتوبر 2008 من خلال الرسالة رقم: 67/10 / KEP.GBI / DPG / 2008، ثم في 17 نوفمبر 2008، بات يعمل البنك بشكل شرعي، مع مزيد من التغيير في الأنشطة التجارية التي تعمل في الأصل تقليدياً، تم تحويلها تدريجياً إلى الأنشطة المصرفية تعمل وفق لأحكام الشريعة الإسلامية، منذ أكثر من عامين، برز دور المصرف كمصرف يقدم الخدمات المالية على أساس احتياجات العملاء مع أسهل الوصول لحياة أكثر وضوحاً. يقدم أيضاً للعملاء خدمة ممتازة (خدمة التميز) ويقدم مجموعة متنوعة من المنتجات وفقاً لتوقعات العملاء مع مبادئ الشريعة بالطبع. ويعزز دور المصرف في دعم الصناعة المصرفية الوطنية بمعنى ضوء الفلورسنت الذي يتبع شعار الشركة. يصف الشعار رغبات ومطالب المجتمع .

حيث أن بنك (BRIS) الشرعي الأندونيسي، قادر على خدمة المجتمع في الحياة الحديثة. ويستمد وجود مزيج من الألوان المستخدمة من الأزرق والأبيض مع العلامة التجارية من بنك (BRI) إندونيسيا التقليدي، أصبحت أنشطة البنك أقوى بعد يوم 19

⁵ الموقع الرسمي لبنك (BRIS) الإندونيسي الشعبي الشرعي، Bank Rakyat Indonesia Syariahyariah.co.id: (28 نوفمبر/2017م) .

ثانياً: الرؤية المستقبلية للبنك

أما رؤية المصرف بنك(BRIS)الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية فهي
تتلخص في الآتي :

العمل على تحقيق الزيادة في الأسواق المختارة من خلال تقديم أفضل الخدمات المالية والمصرفية وأكثرها حداثة لعملاء البنك وفقاً للشرعة الإسلامية السمحاء، يقدمها كادر بشري مؤهل تأهيلاً عالياً يتحلى بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية ويعمل في بيئة محفزة، مدعوماً بتكنولوجيا متقدمة وقنوات توزيع كفؤة لتحقيق نتائج مالية متقدمة ومتفوقة وتكون بذلك المؤسسة المصرفية الإسلامية الرائدة والمميزة في إندونيسيا والعالم الإسلامي ككل.

ثالثاً: القيم الأساسية للبنك

1. الأمانة والصدق مع النفس ومع الآخرين.
2. السعي دائماً للتميز والصدق في الوعد والعهد.
3. الالتزام بالأسس والأحكام الشرعية الإسلامية في جميع الأعمال.
4. هناك دائماً طريقة أفضل والتحدي أمام البنك هو اكتشافها.
5. الالتزام بالحاكمة المؤسسية.
6. الالتزام دائماً بالمسؤولية الاجتماعية.

رابعاً : أهداف البنك

بعد المقابلة مع السيد إراوان س.ب مدير مكتب دعم التمويل و السيد فجر مبارك مكتب التسويق بالمصرف، قال بأن المصرف يهدف إلى أن يكون للعاملين مزايا وخصائص تتوفر فيهم على النحو التالي:⁸

1. الاستقلالية.
2. الروح العظيمة لفعل الخير، ورعاية الآخرين، وروح المشاركة والتعاون، والجدية في العمل.
3. القدوة الحسنة في المجتمع .
4. القدرة على القيادة - قيادة لتقدم الأمة وازدهارها.

⁸ إيراوان و فجر مبارك، المقابلة، مالانج، 23 نوفمبر 2017م.

عن وظائف إدارة المخاطر من المكتب المركزي، وأنه في مكتب مالانج إدارة فقط في إجراء كل خدمة وعملية المنتج، ولاكن تتم إدارتها عن طريق مدير وإذا ما صعب الأمر يتم الاتصال بالمصرف المركزي لوضع أنسب الحلول لتخفيف الخطر الواقع على عاتق المصرف".

المبحث الأول: عملية التمويل بالمرايحة كما يقوم بها بنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية وخطواتها

وقال السيد راهار ديان؛ مدير مكتب المحاسبة بالمصرف:³ "أن المراجعة: هي البيع بالسعر الأصلي مع زيادة ربح معلوم، متفق عليه ومعروف من قبل

³ راهر ديان، المقابلة، مالانج، 3 يناير 2018م.

وقال السيد (محمد خير الهدى) مدير الملاحظات المالية: ⁴ "إن عملية المراجعة في البنك تقوم على أساس التراضي بيننا وبين العميل وقد حققت أهدافاً إيجابية منذ البدء فيها وإلى يومنا هذا وشهدت نماء واضح التي هي على طريقة شرعية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، وهو عكس ما تقوم به البنوك التقليدية من ربح بطريقة غير شرعية التي تقوم على أساس سعر الفائدة"؛ وحيث قال يشترط في المراجعة ما يلي:

- من خلال زيارة الباحث للبنك لاحظ الباحث أنه لا يوجد قسم أو مكتب للمراجحة، وإنما فقط المراجحة عملية متداولة في البنك عن طريق البيع والشراء وليس هناك شخص محدد مختص لعملية المراجحة، وإنما هي إجراء يتم عن طريق البنك والزبون .

⁴ محمد خير الهدى، المقابلة، 18 ديسمبر 2017م.

* استخلص الباحث تعريفاً محدداً لنظام التمويل بالمراجعة من خلال المقابلة التي أجراها مع السادة في البنك.

1. البنك ينظر في طلب الزبون ومنحه الموافقة من عدمها .

الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية، و الزبون يقوم بملء نموذج الشراء بالبنك.

4. البنك يقوم بشراء السلعة من الجهة المختصة بنموذج عقد الشراء وتملكها وحيازتها باسمه بالكامل .

5. البنك يقوم ببيع السلعة للزبون بنموذج عقد البيع .

6. البنك يقوم بتسليم الزبون نسخة من عقد البيع وإذن استلام السلعة .

[illegible]

وقال السيد إيراوان س. ب؛ مدير دعم التمويل:⁶

"نقوم بالاتصال بالزبون والتعاقد معه على الشراء وكيفية إبرام العقد مع العميل وكيفية استلام وتسليم البضاعة، حيث يقوم بنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية بالاتصال بالزبون والتعاقد معه لشراء السلعة باسمه وتحت مسؤوليته، ويوجد لدينا عدة أساليب كثيرة للتعاقد تختلف من سلعة إلى سلعة، كما تختلف أيضاً حسب مكان الشراء مشتراه من السوق المحلي أو مستوردة من الخارج؛ والخطوات المتبعة لإكمال عملية شراء السلعة تتضمن مراعاة النقاط التالية:

1. الثمن الأصلي من واقع فاتورة المصدر الذي سوف يتم شراء السلعة منه.

2. مكان وتاريخ التسليم، ومكان التسليم هنا يكون في البنك، ويتم جلبها بعد الاتفاق مع الزبون وشراءها من السوق وجلبها من السوق إلى البنك ومن ثم يتم تسليمها إلى الزبون بعد انتهاء الإجراءات اللازمة، أو يقوم ممثل البنك بالذهاب مع الزبون إلى مكان السلعة، ويستلمها في مكان السوق .

3. مخاطر الشراء والنقل وأساليب التأمين عليها لأنها تقع على البنك.

"وأضاف أما من حيث إبرام عقد البيع مع العميل في بنك(BRIS)الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية؛ فعندما يتم شراء السلعة بمعرفة البنك وباسمه والاطمئنان من وجودها في مكان معين، يقوم البنك بالاتصال بالعميل لإبرام عقد البيع"؛ ويذكر في هذا العقد خطوات البيانات والمعلومات المتعلقة بعملية العقد كما يلي:

⁶ إيراوان، المقابلة، مالانج، 10 ديسمبر 2017م.

- **المرحلة الأولى:** وهي إقتناء بنك(BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية للسلعة لعرضها للبيع، وبالتالي تعامل السلعة على أساس أنها مخزونا للبنك، وتتعرض لمخاطر تقلبات الأسعار أي أن السلعة في هذه المرحلة تدخل ضمن شريحة مخاطر السوق .

- **المرحلة الثانية:** من وجهة نظر السيد محمد خير الهدى:¹¹ وهي المتعلقة ببيع في بنك(BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية، السلعة للمشتري بالأجل وفي هذه الحالة قد لا يستطيع المصرف تحصيل الدين القائم على المشتري، وهو ما يعرف بمخاطر عدم دفع الطرف المتعامل معه، أي مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى أن هناك أخطاء قد تحدث من موظفي المصرف أو أنظمتهم أو العمليات قد تؤدي إلى خسارة المصرف لجزء من دينه نتيجة هذه الأخطاء، وهي ما يعرف بالمخاطر التشغيلية".

ثانياً: المراجعة للآمر بالشراء مع الوعد الملزم: عند سؤال السيد (أرديك علي) مدير مكتب التسويق بالمصرف قال: هي التي يقوم

¹⁰ حامد بن عبد الله العلي، تسيير بعض أحكام البيوع والمعاملات المالية المعاصرة، (الأردن: دار وائل للنشر و

¹¹ محمد خير الهدى، المقابلة، مالانج، 12 ديسمبر 2017م.

ج. قد يكون هناك أخطاء سواء كانت بشرية أو من الأنظمة أو العمليات، تؤدي لأن يتحمل المصرف خسائر وتصنف هذه الخسائر على أنها خسائر تشغيلية (مخاطر تشغيلية).

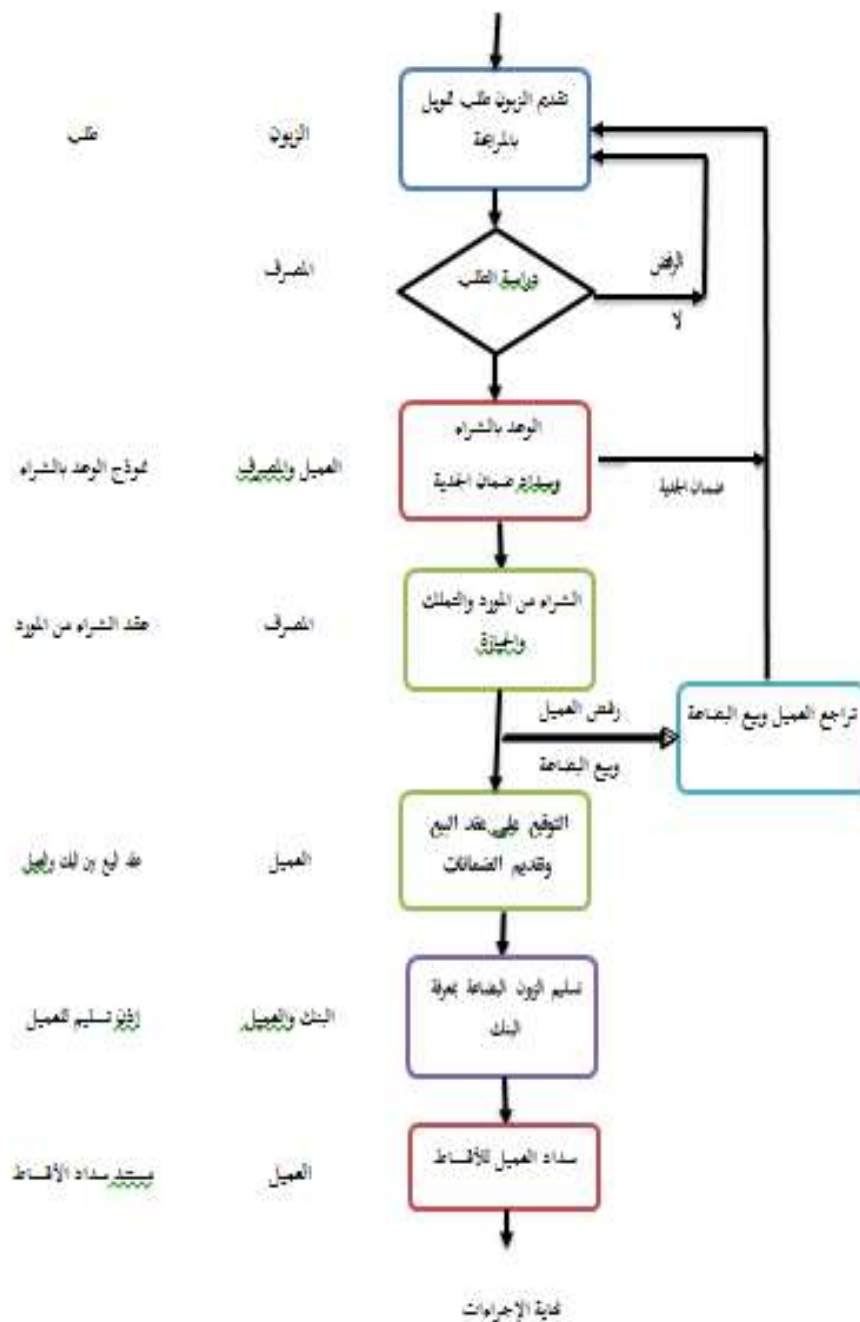
"بأن هذه المعاملة تختلف عن السابقة من حيث أن الأمر بالشراء غير ملزم بشراء السلعة، فالمصرف يقوم بالشراء بناء على وعد بالشراء، إلا أن الأمر بالشراء له الخيار أن ينفذ الأمر أم لا، ولذلك فإن هذه الصيغة تمر بالمراحل التالية:

المرحلة الثالثة: تحول العلاقة لتصبح علاقة دائن بمدين بعد إتمام عملية التسليم .

أ. عند شراء السلعة من قبل المصرف، فهناك احتمال لتنازل الأمر بالشراء، وبالتالي فإن المصرف مضطر لبيع السلعة في السوق لطرف آخر، مما يعرضه لمخاطر انخفاض السعر،

[illegible]

الشكل رقم (5/1) يوضح الإجراءات التنفيذية لبيع المراجعة في بنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية



المصدر / إعداد الباحث

ب. بالنسبة للمخاطر الشرعية: يمكن للمصرف الحد من هذه المخاطر من

خلال التالي :²⁷

1. تتعلق بالتأكد من أن بائع السلعة طرف آخر غير العميل، ويمكن

الحد منها من خلال الحصول على مركز مجمع للأمر إذا كان

شخصية اعتبارية لمعرفة الأطراف المرتبطة له، والكفالات إن

وجدت وللتحقق من أن الأطراف المرتبطة والكفالات ليست لها

علاقة ببائع للسلعة وللتأكد من أن الذي يبيع السلعة طرف ثالث

غير العميل حتى لا تكون عملية البيع باطلة (المخاطر الشرعية)،

يمكن للمؤسسة التغلب على هذه المخاطر عن طريق التأمين على

السلعة من خلال إحدى شركات التأمين التكافلي أو غيرها من

مؤسسات التأمين ضد المخاطر المتعارف عليها حريق سطو.

2. أن تكون عقود المراجعة للأمر بشراء على نماذج موحدة بالمؤسسة

شاملة لكافة الأركان الخاصة بالمراجعة للآمر بالشراء ومعتمدة من

هيئة الرقابة الشرعية.

3. في الحالات التي تتطلب تغيير في صيغة العقود نظرا لاختلاف

طبيعة التمويل يفضل عرض العقود على هيئة الرقابة الشرعية

بالمصرف لإبداء الرأي الشرعي واعتمادها أو إعدادها من خلال

مكتب استشاري قانوني خارجي على دراية وخبرة بطبيعة

المعاملات المصرفية الإسلامية.

الشمرى صادق الراشد، إدارة المصارف الإسلامية الواقع و التطبيقات العلمية، (الأردن: دار صفاء للنشر و

التوزيع، الطبعة 1، 2009م)، 55.

1. تفويض الأمر بالشراء في شراء السلعة واستلامها ولا يتولى البيع لنفسه، بل تباع المؤسسة له بعد تملكها للسلعة وأن تحصل من البائع على وثائق ومستندات للتأكد من عملية البيع، وأن تكون كافة الوثائق والمستندات باسم المؤسسة".

وأضاف السيد، بأنه إذا لم يتم توكيل العميل بالشراء والاستلام للسلعة يجب أن يكون الوعد بالشراء ملزماً للأمر بالشراء حتى لا تتعرض المؤسسة لمخاطر انخفاض الأسعار.

2. أن تشتري السلعة من البائع مع اشتراط حق الخيار لها خلال مدة معلومة، فإذا لم يشتري العميل (الآمر بالشراء) السلعة أمكنها رد السلعة إلى البائع ضمن تلك المدة بموجب خيار الشرط المقرر شرعا²⁹، ولا يسقط الخيار بين المؤسسة والبائع الأصلي بعرض المؤسسة السلعة على العميل، بل بالبيع الفعلي لها.

د. بالنسبة لمخاطر الائتمان: كما قال السيد إيراوان س.ب³⁰؛ مدير مكتب التمويل: "يجوز للمؤسسة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة خطر تنازل الأمر بالشراء عن سداد الالتزامات المستحقة عليه في مواعييدها ومن هذه التدابير التالي:

²⁸ أرديك علي، المقابلة، مالانج، 12 ديسمبر 2017م.

²⁹ عبد القادر جعفر، "العمل المصرفي الإسلامي في ظل القوانين السارية"، (دبي: بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف

الإسلامية بين الواقع والمأمول، يونيو 2009م)، 32.

³⁰ إيراوان، المقابلة، مالانج، 8 ديسمبر 2017.

1. أن البنك يقوم برهن السلعة محل العقد رهنا ائتمانيا دون حيازة أو مع الحيازة للسلعة مع فك الرهن تدريجيا حسب نسبة السداد ضمانا لعقد بيع المراجعة للآمر بالشراء.

2. يجوز تأجيل تسجيل السلعة باسم العميل لغرض ضمان سداد ثمنها مع الحصول على تفويض من العميل للمؤسسة ببيع السلعة إذا تأخر عن سداد الثمن، ولا يجوز اشتراط عدم انتقال ملكية السلعة للعميل إلا بعد سداد الثمن.³¹

3. يجوز للمؤسسة مطالبة الأمر بالشراء بتقديم شيكات أو سندات لأمر، قبل إبرام عقد المراجعة للآمر بالشراء ضمانا للمديونية التي ستنشأ بعد العقد، شريطة النص على أنه لا يحق المؤسسة استخدامها إلا في مواعيد استحقاقها.

4. يجوز اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر.

5. يجوز أن يرهن المصرف أي مال منقول أو عقار ضمانا لعقد بيع المراجعة للآمر بالشراء. وفي حالة أن السلعة ما زالت على حالها يمكن أن يستردها المصرف وهو جائز شرعا ويجب النص عليه بعقد المراجعة.³²

³¹ سحنون محمود، نصيب أميرة، "دور معدي الفائدة وعائد المشاركة في استقرار المؤسسات المصرفية"، الأهمية الاقتصادية لآليات التمويل في المصارف الإسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي، (الجزائر: جامعة قسنطينة، ديسمبر 2015م)، 56.

³² محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، (مصر: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 1998م)،

الفصل الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية بمصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسى

المبحث الأول: إدارة المخاطر الائتمانية كما يقوم بها مصرف (BRIS) الشعبي الشرعي
بمدينة مالانج الإندونيسية

قبل معرفة كيف تتم إدارة المخاطر الائتمانية في بنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية لابد لنا من التعرف على معنى مخاطر الائتمان وأنواع المخاطر الائتمانية في البنك من وجهة نظر القائمين على المصرف، على النحو الآتي:

³³ أفادنا السيد اراوان س . ب مدير مكتب دعم التمويل:

"عن الائتمان في بنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية، حيث قال بأنه الحصول على القرض من البنك بأساليب شرعية تختلف عن أساليب البنوك التقليدية، وحيث صرح السيد بأن دور البنك في الائتمان تعتبر المخاطرة هي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن المسار الذي نتجه إليه إلى نتيجة متوقعة، ليست المخاطر التي يتعرض لها البنك في نشاطهم التجاري جديدة، وإنما ناتج يعتمد على الأزمات التي تحدث للبنك أو الزبائن أو ربما أيضا للدولة، وكما أنه نحن في البنك مجبورين لأبعاد هذه المخاطرة وساعين بكل الطرق لمعالجتها وإدارتها".

³³ إيراوان، المقابلة، مالانج، 27 نوفمبر 2017م.

وفيما يتعلق بأنواع المخاطر الائتمانية في بنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية:

³⁴ محمد خير الهدى، المقابلة، مالانج 18 ديسمبر 2017م.

³⁵ فجر مبارك، المقابلة، مالانج، 10 ديسمبر 2017م.

ومن أهم المخاطر التي على البنك، كانهدام الأمن، وعدم ثقة الزبائن من قبل البنك، وسوء فهم المعاملات المالية الإسلامية".

ومن خلال المقابلات فإن الباحث يرى إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديد بدقة يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها، وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها من استراتيجيات الأداء البنكي ومن بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنوع على مستوى القروض وعلى مستوى محفظة الاستثمار .

ويرى الباحث أيضاً أنه لإدارة الخطر الذي يتعرض له الائتمان البنكي هو التزام البنك بالأحكام التشريعية، والقانونية ، ووضع آلية للحد أو التقليل من هذه المخاطر عن طريق إنشاء إدارة أزمات تتعلق بالبنك وتكون مستقلة في عملها لكي تتنبأ وتعمل بجد لتقليل المخاطر التي يمر بها البنك وأيضاً يرى الباحث إن هناك مخاطر قد تحدث في البنك، وهذه المخاطر قد تخرج عن إرادة البنك ومما يسبب مشاكل كثيرة للبنك، ويؤدي إلى انهيار البنك والدخول في بند الإفلاس، ومن أهمها تأخر الزبون عن السداد بسبب ما يحصل له من اضطرابات ومشاكل في عمله، قد يعجز عن التسديد في الوقت المحدد، و أيضاً لابد من وضع آلية لهذه المشكلة، لأنه مهما ماطل الزبون في السداد لابد من أن يخرج من المحنة التي وقع فيها، ويرى الباحث أن الائتمان المصرفي، عمل جيد ويساعد البنك والزبائن على التنمية والتقدم، ولكن لابد من الالتزام بالقوانين التشريعية التي تصدر من الهيئة المختصة أو القانونية التي تصدر من البنك المركزي والمكتب القانوني الموجود في البنك، لكي يتحقق الاستقرار المالي وتحسين الوضع الاقتصادي في المجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة.³⁶

³⁶ طارق الله خان، أحمد حبيب، إدارة المخاطر، 38.

"وأضاف السيد أيضا المخاطر التسعير، باعتبارها العامل الذي تمّ تمويله من نوع صناعي وأيضا مخاطر المورد (دعم البضائع الصناعية) حيث يؤثر على إنتاجات العامل، وأيضا مخاطر استرجاع التمويل، أي لا يستطيع العامل دفع واجباته إلى البنك، وأيضا مخاطر التأمين، أي التأمين الذي قدّمه العامل إلى البنك لا يغطي واجباته (دينه)".

ب. من أنواع المخاطر المخاطر القانونية:

حيث قال السيد أرديك علي؛ مدير مكتب التسويق بالمصرف:⁴⁵

"أن المخاطر القانونية التي يقع فيها البنك هي تلك المخاطر الناتجة عن حدوث التزامات مفاجئة، وغير متوقعة أو انخفاض قيمة أصولها، وذلك إما بسبب عدم وجود القواعد القانونية، أو لعدم دقة هذه القواعد حال وجودها، أو لعدم كفاية المستندات القانونية الموجودة لدى المصرف، وحيث أضاف السيد أيضا عدة أنواع أخرى"، ويمكن اختصارها في عدة نقاط وهي:

1. مخاطر عدم فهم العامل على المبادئ الشرعية، حيث لما كان البنك طلب منه أن يسدد بسرعة فيكون في ذلك الوقت الشجار بينهما، ولكن لم يصل إلى درجة الشكوى (الدعوى). المثال: في بداية العقد قد وافق العامل على قيمة البيع والشراء ولكن في وقت طلب البنك السداد بأسرع وقت، يفكر العامل بأن حساب البيع والشراء مثل الحساب في البنك التقليدي، لذلك لا يستطيع البنك أن يطبق المبادئ الشرعية بشكل كافٍ.

2. مخاطر عدم إتيان العامل بفاتورة شراء البضائع في بعض الأحيان، لأنه لا يحفظها مع أنّ البضائع قد تمّ شرائها والأصل في عقد المراجعة يطلب منها.

⁴⁵ أرديك علي، المقابلة، مالانج، 12 ديسمبر 2017م.

أ. مخاطر العامل المشكل بسبب الخطأ التحليلي.

ج. مخاطر الانتهاك للشرعية، تقع عندما يحدث التدفق بين الجوانب .

د. المخاطر القانونية، التي تظهر من خطأ في الجانب القانوني .

ثانياً: فيما يتعلق بالمخاطر القانونية، حيث وضع السيد محمد خير الهدى أيضاً:

"إن من أنواع المخاطر والتي قد يقع فيها العامل، بسبب عدم فهم نصوص القانونية المتعلقة بالبنك، وأيضا الزبائن بسبب أيضا عدم فهم وأدراك المعاملات القانونية المتعلقة بالبنك، والتي لا يكون البنك مسؤول عنه وقد تصل بعض المعاملات إلى المحاكم، بسبب عدم فهم الاجراء المطلوب، أو التلاعب من قبل الزبائن ببعض المعاملات بشكل غير قانوني".

تسويق: 48

⁴⁸ أرديك علي، المقابلة، مالانج، 12 ديسمبر 2017م.

ج. الائتمان الاستهلاكي: يستخدم هذا النوع من الائتمان عادة للزبائن من أجل تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع المعمرة، ويأخذ هذا النوع من الائتمان في الغالب شكل البيع بالتقسيط.

رابعاً: أختلاف مخاطر الائتمان في بنك(BRIS)الشعبي الشرعي بمدينة مالانج
الإندونيسية عن المخاطر الأخرى في البنوك الإسلامية بإندونيسيا

أ. اختلاف مخاطر الائتمان من حيث المعاملات المالية:

حيث قال السيد إيراوان س . ب؛ مدير الدعم المالي: ⁴⁹ "أنه على الوجه العام، لا تختلف كثيرا مع البنوك الإسلامية الأخرى، لأن مخاطر الائتمان لا تختلف كثير عن أي بنك إسلامي آخر، وذلك لكل بنك وله سياسته في المعاملة مع المخاطر التي قد يقع فيها البنك، حيث يوجد بالبنك كتاب بالنصوص والقرارات التي يرجع إليها المصرف في حالة واجهته مسائل صعب حلها وإن لم يتم ذلك يتم الرجوع إلى المدير والتسلسل الإداري من بعده على حسب نوع المشكلة، وإذا لم يوجد حل، يقوم المصرف بالاتصال بهيئة الرقابة الشرعية أو هيئة فتاوى علماء إندونيسيا، إذا ما تعلق الأمر بالأمر بالأمور الشرعية، بينما إذا كانت المشكلة إدارية يتم الاتصال مباشرةً ببنك (BRIS) الشعبي الشرعي الإندونيسي المركزي، وربما قد تكون المخاطر بسيطة وتتعالج بسرعة، وقد تكون كبيرة وتخرج عن سيطرة البنك، ولذلك لعدة أسباب ومنها الزنون لا يوفى بالسداد بحسب الشروط الموجودة في العقد، وأيضا لأسباب قد تكون من البنك المركزي وأحيانا يشكل البنك المركزي خطر على البنك بسبب عدم التزام البنك في عدة معاملات تتعلق بالتزام او قد تكون مخالفة للقانون والشرعية".

ب. اختلاف مخاطر من حيث الموظفين:

⁴⁹ إيراوان، المقابلة، مالانج، 27 نوفمبر 2017م.

المضاربة والمراجحة، وأيضا بسبب عدم فهم وأدراك اللوائح الشروط المتعلقة في عملية الائتمان وعمليات البيع والشراء".

كما قال السيد إيراوان س.ب:⁵² "أنه نفس الشيء لا يختلف من بنك إلى آخر، إلا أن لكل بنك له خصوصية في المعاملات المالية والائتمانية، المخاطر لا بد منها لأنه لا يوجد استقرار مالي في بنك من حيث العملات المحلية والعملات الأجنبية وأيضا عدم وفاء الزبون مع البنك أو من حيث سوء الإدارة في البنك أو الاختلاسات التي تحدث في البنك بسبب سوء استخدام الإدارة وهو يؤثر بشكل كبير على البنك ويعتبر من المخاطر الكبيرة التي تواجه البنك، لذلك لو البنك لديه الوعي والفهم في المعاملات المالية سوف تقل نسبة المخاطرة على البنك".

حيث يرى الباحث أنه على الوجه العام، مخاطر التمويل في المصرف لا تختلف كثيراً
الخلافاً فقط في كبر المخاطر الموجودة، وكل ذلك يديره الموارد البشرية عند كل البنوك. حيث أن
مبدأ التأني، دقة التحليل والتنظيم في الإدارة إن طبقت بمجدية سيقول تلك المخاطر، ويختصر
الباحث عدة نقاط تتعلق باختلاف المخاطر في بنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج
الإندونيسية عن البنوك الإسلامية الأخرى، في الآتي:

1) مخاطر السيولة تختلف من بنك إلى آخر، حيث إن البنك الإسلامي يواجه مخاطر نقص السيولة، بسبب عدم ثقة الزبائن في البنك (المخاطر الأخلاقية)، مما يؤدي بالمصرف للانحيار .

⁵² إيراوان، المقابلة، مالانج، 10 ديسمبر 2017م.

الإداري في البنك، وأيضا المعاملات الإسلامية، ولأن أيضا أغلب العاملين كانوا يعملون في البنوك التقليدية، مما أثر عليهم سلبياً على معرفتهم بفقهاء المعاملات المالية الإسلامية".

وقال السيد محمد خير الهدى؛ مدير مكتب الملاحظات المالية: ⁵⁶ "أن اختلاف مخاطر بنك(BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية من الناحية القانونية؛ حيث في مضمون ما جاء في المقابلة حيث قال إن بعض الأخطاء القانونية التي قد يقع فيها البنك والزبائن، قد تؤثر بشكل سلبي على البنك وأيضاً المعاملات المالية، ويمكن إيجاز النقاط متمثلة في المخاطر القانونية التي قد يقع فيها البنك والزبون"، وهي كالتالي:

1) عدم تنوعية البنك للعاملين من حيث الأجراء القانوني المتعلق بالإجراءات المالية، لأن بعض العاملين قد يخطأ في الاجراء مما يؤثر بشكل سلبي على البنك .

2) عدم فهم بعض الزبائن الإجراءات القانونية، مما يحمله المسؤولية أمام المحاكم في حالة تجاوز تلك القوانين، لأن المحاكم ليست مسؤولة عن عدم فهم الإجراءات القانوني المتعلق بالبنك من قبل الزبائن .

خامساً: أما فيما يتعلق بالخطوات المتبعة في إدارة المخاطر:

حيث قال السيد محمد خير الهدى: ⁵⁷ "انه لا يختلف كثيراً مع غير، ويتفق معهم في عدة نقاط ولكن يرى إن المخاطر الائتمانية تقع على البنك بالدرجة الأولى،

⁵⁶ محمد خير الهدى، المقابلة، مالانج 18 ديسمبر 2017م.

57 محمد خير الهدى، المقابلة، مالانج 18 ديسمبر 2017م.

وأن الخسائر و الأضرار التي سوف يقع فيها البنك أكثر من الزبون، لذلك وجب وضع ضمانات قبل البدء في عملية الائتمان وتيسير أمرها ولكي نضمن للبنك أرباحه دون الوقوع في المخاطر، وبالأخص من جانب الصيغ التمويل " .

كما يرى الباحث، أنه لتيسير إدارة مخاطر الائتمان في بنك(BRIS)الشعبي الشرعي

بمدينة مالانج الإندونيسية، لابد من اتباع خطوات معينة، وهي كالآتي:⁵⁸

أ. العمل بجدية ومثابرة من أجل تقليل المخاطر التي قد تقع على عملية الائتمان.

ب. يجب وضع خطط، لتقليص من المخاطر الائتمان.

ج. وضع حافز للزبائن، من خلال المشاركة في مخاطر عملية الائتمان.

كما أيضا يرى الباحث أن بعض المخاطر التي قد تقع على البنك لا يمكن معالجتها، وقد تسبب أحيانا بعض الخسائر للبنك، وحاول الباحث حصرها في عدة نقاط، من أهمها:

1. عدم كفاءة بعض العاملين في البنك، والسبب سوء اختيار بعض الموظفين للبنك، وقد يكون تم اختيارهم عن طريق المحسوبية.

2. سوء استخدام الإدارة، والتي تساهم في افتعال بعض المخاطر التي قد تقع على البنك، ويصعب اجتياز تلك المخاطر.

3. عدم التزام الزبائن في السداد الأقساط، مما يؤثر على عملية الائتمان، وأيضا يسبب مخاطر للبنك ، ويعرض البنك الى الانهيار.

ويرى الباحث لتفادي تلك المخاطر والتي قد تؤثر على البنك، وتؤدي به الى الخسائر التي قد تصب بالبنك لبند الإفلاس، وقد حاول الباحث اختصارها في عدة نقاط ، وهي كالتالي:

(1) العمل بجدية في جميع العمليات التي يقوم بها البنك .

⁵⁸ مفتاح، صالح. معارفي فريدة. المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها. (الجزائر: مداخله مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة. سنة 2007م)، 5.

4. تحليل القوائم المالية: هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات لإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد.

1. طلب الضمانات الملائمة: تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأبجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات:

⁶⁰ موسى رحمانى، بن إبراهيم الغالى، مقال بعنوان: القرار التمويلي في البنوك الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، (الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006م)، 7.

⁶¹ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، 11.

⁶¹ مفتاح صالح، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، 11.

كما أضاف للسيد أرديك علي؛ مدير مكتب التسويق: ⁶⁵ "أن المصرف منذ تأسيسه وهو يسعى لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بفهم

[illegible]

ولاكن إذا كان معسر لا يجوز أخذها إذا ثبت الزبون
في هذه الحالة ينظر إلى حالة الزبون بالاتصال به وربما
ماهي الأسباب التي جعلته يقوم بعدم السداد، مثلاً
صحية أو اجتماعية.. إلخ. ثم يقيم المصرف وضع الزبون
الزبون، ثم يقوم بتمديد مدة العقد الأول حسب
يعطيه المصرف للزبون ويظن بأنه مناسب لاستكمال
يتم السداد بعد المدة الإضافية يقوم المصرف بالحجز
الأسبوع تقريباً، وإذا لم يتم السداد يوم المصرف يبيع
لسداد الأقساط، وإرجاع القيمة الزائدة إن وجدت للزبون
يدخل المصرف في الإفلاس مما يؤدي إلى انهيار المصرف

من خلال المقابلات التي قام بها الباحث مع الموظفين في البنك، تبين الآتي:

5. إرسال 3 إنذارات للزبون مدة كل إنذار 7 أيام.

6. معرفة سبب التأخر أو عدم السداد بالاتصال أو زيارة الزبون .
 7. تقييم ظروف الزبون اجتماعياً ومادياً، وتقييم وضعه .
 8. تجديد العقد الأول وذلك بزيادة المدة التي يتمكن من خلالها الزبون السداد .
 9. المدة يحددها المصرف حسب اللوائح وهي من (المرحلة الأولى 90.1 يوماً والثانية من 180.90 يوماً، والمهلة الأخيرة من 270.180) .
 10. في حالة عدم السداد بعد المدة الإضافية يقوم البنك بطلب يطلب فيه من الزبون بيع الرهن بنفسه لسداد الأقساط .
 11. إذا لم يستجيب يقوم المصرف ببيع الرهن وتسديد الأقساط التي على الزبون .
 12. في حال زيادة مبلغ بيع الرهن يسترجع المبلغ الزائد للزبون، أما إذا كان المبلغ لا يكفي للسداد يدخل المصرف في بند الإفلاس مما يؤثر بشكل كبير على ميزانية المصرف وإذا ما تكرر أكثر من مرة قد يؤدي لانحيار المصرف .
- وأيضاً يرى الباحث أن بعض المصرف يقوم بأخذ غرامة التأخير المتمثلة في عقد المراجعة، والتي فيها عدة آراء منهم من أجازها، ومنهم من منعها وسنقوم بالتفصيل في تلك الآراء لاحقاً والتعليق عليها، كما أن المصرف يقوم بمراعاة ظروف الزبائن وذلك بتمديد عقدهم بطريقة شرعية بدون زيادة في القيمة، ولكن هناك مخاطر التي قد تقع على البنك ومن الصعب معالجتها، وقد تسبب أحياناً، بعض الخسائر للبنك، وحاول الباحث حصرها في عدة نقاط، ومن أهمها:
- أ. عدم التزام الزبائن في السداد الأقساط، مما يؤثر على عملية الائتمان، وأيضاً يسبب مخاطر كبيرة للبنك .
 - ب. عدم استطاعة البنك الزيادة على القيمة الأولى فيما يتعلق بالرهن لأن ذلك يدخل البنك في الربا، ويعطي الفرصة للزبائن الغير ملتزمين بالسداد، بتأخير في السداد أو عدم السداد في الوقت المحدد .

من خلال مما سبق يتضح للباحث أن دور البنك في تطبيق قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ ببنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية، في الآتي:

ثانياً: إن طريقة البنك بمتابعة الزبون المتحصل على القرض بالاتصال بالنسبة للقروض التي تعتمد على الأقساط أو المشاريع بالنسبة للمضاربة أو المشاركة والإجارة، تعتبر جيدة ودليل على جدية المصرف في العمل، ومما يؤكد التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته.

[illegible]

رابعاً: تمديد العقد الأول وذلك بزيادة المدة التي يتمكن من خلالها الزيتون السداد، المدة يحددها المصرف حسب اللوائح المتعارف عليها بالبنك وهي على النحو الآتي (المرحلة الأولى من 90.1 يوماً-والثانية من 180.90 يوماً- والمهلة الأخيرة من 270.180 يوماً).

وفي حالة عدم السداد بعد المدة الإضافية يقوم البنك أولاً بإرسال طلب للزبون يطلب فيه منه بيع الرهن بنفسه،⁶⁶ إذا وافق الزبون يقوم بالبيع وتسديد الأقساط التي عليه، وإذا لم يوافق يقوم المصرف، وإذا لم يوافق يقوم المصرف ببيع الرهن وتسديد الأقساط التي على الزبون، وفي حال زيادة مبلغ بيع الرهن يسترجع المبلغ الزائد للزبون، أما إذا كان المبلغ لا يكفي للسداد يدخل المصرف في بند الإفلاس، ويصبح المبلغ دين في ذمة الزبون ويحال إلى هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف، مما يؤثر بشكل كبير على ميزانية المصرف وإذا ما تكرر هذا الأمر أكثر من مرة قد يؤدي لانحيار المصرف.

ويرى الباحث بأن مصرف بنك(BRIS)الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية يقوم بعملية الائتمان بالطريقة الشرعية، مع مراعاة إرضاء الزبائن، ويتضح لنا بأن الزبون الراهن⁶⁷ عند عدم سداد الأقساط التي عليه، يقوم المصرف بالرجوع إلى وثيقة الرهن لأخذ الحق منها، وإذا أمتنع الراهن عن سداد ما عليه يتم اللجوء إلى النقاط التالية:⁶⁸

المرتبة الأولى: يجبر الراهن على سداد الحق الذي عليه، فإن أمتنع ينتقل إلى:

المرتبة الثانية: يجبر على بيع الرهن لكي يوفي الدين الذي عليه أو يأذن للمصرف ببيعه، وإذا أمتنع عن البيع بنفسه ولم يأذن للمصرف بالبيع:

المرتبة الثالثة: أن المصرف يقوم ببيع العين المرهونة، أو يأذن لمن يبيع العين المرهونة فتياع، ويأخذ من ثمنها ما يسدد به الحق الذي على الراهن.

⁶⁶ وثائق تحصل عليه الباحث من المقابلات التي أجراها مع إدارة المصرف، أنظر إلى الملحق رقم (2)، 211.

⁶⁷ خالد المشيخ، المختصر في المعاملات، (الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، 1433هـ)، 109.

68 المرجع نفسه.

الأولى: أن يكون الثمن مساوياً للحق، فهنا الراهن لا له ولا عليه.

الثالثة: أن يكون الثمن أقل من الأقساط، فيوفى الحق، والباقي في ذمة الراهن.

* هي منظمة دولية غير هادفة للربح تضطلع بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم، تأسست في الجزائر: 2 فبراير 1990م.

وبالنظر إلى رأي العلماء في التأخير عن السداد نجد بأنهم اتفقوا على وجوب إنظاره واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾.⁶⁹

وقال القاضي ابن العربي* (إن لم يكن المديان غنياً فمطله عدل، وينقلب الحال على الغريم فتكون مطالبته ظلماً).⁷⁰

ولقد وضع مجمع الفقه الإسلامي معياراً للإعسار حيث نص على "أن ضابط الإعسار الذي يوجب الإنظار هو أن لا يكون له مالٌ زائداً عن حوائجه الأصلية يفي بدينه نقداً أو عيناً".⁷¹

أما عن المدين المماطل أي الذي لديه المال ولا يريد السداد، ومن المتفق عليه بين الفقهاء إن مطل الغني ظلم وإثم وعدوان بل جعله الجمهور كبيرة من الكبائر، وذلك لما ورد في ذلك الحديث الصحيح، حدثنا مسدد، حدثنا عبد الأعلى، عن معمر، عن همام بن منبه أخي وهب بن منبه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ".⁷²

واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار)⁷³ أي أن مطل الغني يسبب ضرراً للبنك بحبس ماله عند المدين المماطل، مما يمنعه من المتاجرة في المال، وأن الضرر لا يمكن جبره إلا بتعويض المتضرر، وذلك لا يتحقق إلا بالغرامة المالية للمدين .

⁶⁹ سورة البقرة، الآية: 280.

* هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، الملقب الإشبيلي المالكي، هو عالم لأهل الأندلس ومسندهم، من حفاظ الحديث، ولد سنة 468هـ في إشبيلية، وتوفي فيها، سنة 543هـ .

⁷⁰ ابن العربي المالكي، عارضة الأحوزي شرح سنن الترمذي، (بيروت: دار الكتب العلمية، كتاب البيوع، الجزء 6، 1997م)، 36 .

⁷¹ قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته السابعة، 7 من إلى 12 ذو القعدة، 1412هـ .

⁷² أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب: في الاستقراض، باب: مطل الغني ظلم، حديث رقم 2400، 118.

⁷³ أخرجه ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، الجزء 4، 2340،

وجوه البر والخير، وكذلك الحكم الشرعي في المدين المماطل، كالآتي :

أ. تحرم مماثلة المدين القادر على وفاء الدين .

ب. لا يجوز اشتراط التعويض المالي نقداً أو عينا، لأن ذلك يعتبر شرط جزائي، على المدين.

ج. لا تجوز المطالبة القضائية للمدين المماطل بالتعويض المالي نقداً أو عيناً عن تأخير الدين.

د. كما يحق للدائن (المصرف) طلب بيع الرهن لتسييله، كما يحق له أن يشترط تفويض المدين له ببيعه من أجل الاستيفاء من ثمنه، دون الرجوع إلى القضاء.

هـ. ويجوز اشتراط حلول الأقساط جميعها إذا تأخر المدين المماطل عن سداد قسط منها. والأولى أن لا يطبق هذا الشرط إلا بعد أخبار الزبون ومضي مدة مناسبة لا تقل عن أسبوعين.

و. إذا كانت العين المبيعة في حالات المراجعة قائمة بحالتها التي كانت عليها، وكان المشتري ممطلاً في أداء الثمن، ثم أفلس، فإن البائع (المصرف) يحق له استرداد العين المبيع، بدلاً من الدخول، في التفليسة.

ز. يجوز أن ينص في عقود المداينة؛ مثل المراجعة، على التزام المدين عند المماطلة بالتصدق بمبلغ أو نسبة بشرط أن يصرف ذلك في وجوه البر مع هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة .

كما يتم ثبوت المماثلة إذا تأخر المدين عن السداد في الموعد المحدد بعد المطالبة المعهودة ما لم يثبت الزبون إعساره.⁷⁵

⁷⁴ *AAIOFI* هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية 1-48، (البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 3 المدين الماطل، طبعة 2014م)، 30.

مع مراعاة البند السابق، يحق للمصرف أن يطلب بيع الرهن عند عدم السداد في الوقت المحدد، ويستوفي دينه من ثمن الرهن، وما زاد رده إلى الزبون وهو مقتضى عقد الرهن، وإن نقص الثمن عند الدين كان للباقي حكم الدين العادي، ويرجع به على الرهن.⁷⁷

أما عن أدلة المانعين لأخذ غرامة التأخير فهي:

1. قال الحافظ ابن عبد البر: وكل زيادة في سَلَفٍ أو منفعةٍ يتتبع بها الميسلِف فهو ربا، ولو كانت قبضةً من علفٍ، وذلك حرامٌ إن كان بشرطٍ.

2. قال ابن المنذر: أجمعوا على أن الميسلِف إذا شرط على المستلِف زيادةً أو هديةً فأسلف على ذلك، إن أخذ الزيادة ربا.

التأخير - في - البنوك - الإسلامية / (29 ديسمبر 2017م).

فله عليه كذا وكذا، فهذا لا يختلف في بطلانه؛ لأنه صريح الربا، وسواء كان الشيء

وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ما يلي:⁷⁹

على الدّين بشرطٍ أو بدون شرطٍ ، لأن ذلك رباً محرّماً.

يجوز شرعاً اشتراط التعويض في حالة التأخر عن الأداء.

المدين عن أداء بعضها، ما دام المدين قد رضي بهذا الشرط عند التعاقد.

الذي حلَّ أجله وعجز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة أو الفائدة على القرض

منذ بداية العقد، أي أن الصورتان السابقتان محرمتان شرعاً.

أخذ غرامة التأخير ولاكن بشرط أنفاقها في وجوه البر، وإلى تطبيق مصرف (BRIS) الشعبي

الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية لفتوى هيئة علماء إندونيسيا، يتضح لنا بأن البنك يأخذ بقول

جواز أخذ الغرامة ولاكن بشرط إنفاقها في وجوه البر والخير، بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة

ولا تنتفع بها المؤسسة، أي أنه يتوافق مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

بالبحرين كما ذكرنا أنفأ، حيث أن بعض البنوك الإسلامية أخذت بمبدأ فرض غرامة التأخير على

المدين، ولكنها لا تأخذُ التعويضَ المالي لها، بل تنفقه في وجوه الخير، وهذا ما يراه المانعين مخالفاً

⁷⁹ مجلة المجمع الفقهي، (الجزء السادس، العدد 6)، 447.

ويرى الباحث مما سبق بأن عدم جواز الأخذ بغرامة التأخير، أن هذا الرأي يفتح الباب لجميع الناس باستغلال المصارف الإسلامية بأنها لا تأخذ غرامة تأخير مما يجعلهم يبادروا بالإسراع للتقديم في صيغة المراجعة أو البيوع الآجلة، التي يبيع فيها المصرف الإسلامي عدم وجود عقوبة مالية رادعة للمماطلين، مما يؤدي بها إلى الخسائر الفادحة، و خسارة سمعتها، وأيضاً مما يضعف من منافستها مع نظيرتها التقليدية التي تفرض على زبائنها من بداية العقد الغرامة .

لذلك فإن الباحث يضم رأيه إلى فتوى الهيئة الشرعية الوطنية بإندونيسيا و أيوفي هيئة المراجعة المالية الإسلامية بالبحرين، بجواز أخذ غرامة التأخير وإنفاقها في وجوه البر، ولكن الباحث بالنظر إلى ما توصلت له دراسات سابقة⁸⁰، في مسألة جواز أخذ غرامة التأخير تبين له بأن هناك مصارف تأخذ تلك الغرامة في ميزانيتها، وأخرى تأخذ جزء منها والآخر تنفقه في وجوه البر، وأخرى تنفقه في وجوه البر كما نصت الفتوى، وهذا ما يثير العديد من الشكوك في عمل المصارف الإسلامية ومما يؤثر على سمعتها ويؤدي إلى انهيارها، لذلك يقترح الباحث إضافة فقرة إلى تلك الفتوى، وذلك من خلال قيام المصرف بناء على موافقة هيئة الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية، بتوقيع عقد مع مؤسسة خيرية مشهود لها بإندونيسيا، بأن تقوم هذه الأخيرة بإستلام غرامات التأخير التي يجيزها المصرف، لكي يبعد المصرف عن الشبهات التي ذكرنا سابقاً.

وبإضافة إلى ذلك فإن المصرف لديه عدة بدائل شرعية أخرى كما أقترحها بعض الفقهاء المعاصرين وهي جائزة شرعاً، وهي كما يلي:

1. يُشرع للبنك ضمناً لحقه أن يشترط كفيلاً غارماً، يعني : كفيلاً آخر، يستطيع البنك أن يستوفي منه قسطه، إذا تأخر من عليه الحق في دفعه، او ماطل فيه.

[illegible]

الباب الخامس

الخاتمة

في الأونة الأخيرة أصبح موضوع إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من أهم الموضوعات التي يوليها الخبراء والمختصين في الاقتصاد الإسلامي، حيث أن المصارف الإسلامية تتميز في المخاطر الائتمانية عن نظيرتها التقليدية، بأن الأولى عند التأخر في السداد تقوم بزيادة المدة للزبون لكي يتمكن من السداد بدون زيادة في المال، وكذلك تنفرد المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، بصيغ التمويل الإسلامي والتي يعتبر أكثرها استخداماً في البنوك الإسلامية صيغة (المراجعة)، وهذا ما قام الباحث بالإجابة عليه والتركيز عليه في الإجابة على تساؤلات الدراسة والتي يتمنى من الله أن تكون بالشكل المطلوب، حيث قام بتقسيم هذا الباب إلى نتائج وتوصيات واقتراحات للدراسة، على النحو التالي:

الفصل الأول: نتائج البحث

1- يعتمد بنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية على صيغة المراجعة بشكل كبير لأنها ذات مخاطر قليلة وذات عائد مضمون، حيث تمنح إما على حسب الملاءمة المالية للعميل أو حسب الضمانات المقدمة من البنك و المتفق عليها إما تكون ضمانات عقارية، مالية أو بكفالة طرف ثالث، كما يركز نشاط البنك على صيغ التمويل المتدنية المخاطر المراجعة، والإجارة، وتجنب صيغ التمويل المبنية على المشاركة في الأرباح والخسائر، كالمضاربة، والاستصناع، والسلم، لما تتميزان به من درجة عالية من المخاطرة والتي قد تفوق قدرة البنك على مواجهتها؛ لكن هذا السلوك المصرفي لا يعكس حقيقة المصارف الإسلامية التي

تتميز بها عن باقي البنوك التقليدية - في قدرتها على تبني التمويلات المؤسسية على المخاطر العالية وهي المعروفة بصيغ المشاركة في الأرباح والخسائر (الغنم بالغرم)، كما تبين لنا أيضا من خلال الدراسة، أن صيغ المراجعة الإسلامية معرضة لمخاطر عديدة تختلف باختلاف أساليب وإجراءات منح التمويل، مثل (مخاطر الائتمان، معدل العائد إضافة إلى مخاطر السيولة ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل)، وهذا ما جعل البنك يتبع أساليب وإجراءات لإدارة هذه المخاطر والتقليل منها، من بينها دراسة ملفات طلب التمويل، ووضع الضمانات اللازمة على الزبائن، كما يتعرض بنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية، إلى مخاطر الائتمان بكثرة خاصة تلك الناتجة عن التعامل بصيغة المراجعة وذلك راجع إلى التركيز عليها في تمويلاته باعتبارها أقل مخاطرة.

2- تتمثل المخاطر الائتمانية في مصرف (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية في التأخر في السداد من قبل الزبون (المعسر) وعدم السداد من الزبون (المماط) ، لذلك فإن البنك يقوم بإدارة مخاطره الائتمانية، باستخدام الضمانات (الرهن) في إدارة مخاطره والحد من خطورتها، و (التأمين التعاوني) الإسلامي، حيث يقوم البنك بنقل المخاطر إلى شركات التأمين كوسيلة لإدارة مخاطره، وكما يقوم البنك بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالرهن بالشكل الصحيح، وأن المصرف يقوم بتطبيق القيم الإسلامية لقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ في مراعاة ظروف الزبائن الذين يتأخرون في السداد أي أنه من الضمانات الشرعية، ولاكن من جهة أخرى يقوم المصرف بأخذ (غرامة التأخير) للمتأخر في السداد إلى حين إثبات بأنه معسر، ومن المماطلين في السداد بشكل مباشر، بناء على الفتوى الصادرة من مجلس علماء إندونيسيا (UMI).

الفصل الثاني: الآثار المترتبة على النتيجة

خلص الباحث بخصوص نظرية المخاطرة المترتبة من النتيجة، وهي نظرية مكملية لنظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، فالنظرية السابقة لكاتبها عبدالله عويضة، اعترافاً ببعض النقص في عدم التحدث بالتفصيل عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية بل أكتفى بذكرها بوجه عام حيث ذكر منها، المخاطرة في المضاربة، والمشاركة، والمراجحة، ولم يفصل في أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف الإسلامي، وهذا ما يحاول الباحث أثباته في دراسته، والتي من أهمها المخاطر الائتمانية الناتجة عن عدم السداد والتأخر في السداد، وهي أكثر وأهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، ولإدارة تلك المخاطر في بنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية يقوم البنك، وضع الضمانات المناسبة وأهمه الرهن بأنواعه وبالطريقة الشرعية مع مراعاة الزبون المعسر في السداد إذا ثبت ذلك من خلال (تجديد العقد)، وإنذار المماطل ثلاثة إنذارات ثم إبلاغه ببيع الرهن بنفسه، إذا لم يستجيب يتم بيع الرهن وسداد قيمة الدين وإرجاع ما زاد منها، وما نقص يصبح دين في ذمته يحال إلى هيئة الرقابة الشرعية للفصل فيه، بينما بنك (BRIS) الشعبي الشرعي بمدينة مالانج الإندونيسية، بأخذ غرامة التأخير على الزبون المماطل فيما يتعلق بعقد المراجحة ولكن يقوم المصرف بإنفاقها في وجوه البر والخير، حتى يكون ذلك ردع لباقي الزبائن في عدم المماطلة، واستغلال المصارف الإسلامية، مما يقلل من منافستها لنظيرتها التقليدية ويجعلها ضعيفة أمامها، وهذا مطابق لما جاءت به أهم وأكبر مؤسسة مالية عالمية إسلامية وهي هيئة المراجعة والمالية الإسلامية (AAOIFI) في معيارها الشرعي رقم 3 المدين المماطل، وهذا ما يؤكد حرص دولة إندونيسيا الإسلامية على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومواكبة التطور الذي يطرأ على المنتجات الإسلامية في العالم.

الفصل الثالث: التوصيات

- 1- يجب على المصرف المتابعة الجيدة للتمويلات الممنوحة للعملاء ومتابعة وضعهم المالي بشكل دائم ومستمر، وذلك بتخصيص لجنة داخل المصرف تسمى (لجنة مراقبة مشروعات الزبائن) حتى يتمكن البنك من اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل وقوع العميل في حالة الإعسار و التأخر في السداد أو عدم السداد .
- 2- ينبغي على البنك أن ينوع في تطبيق صيغ التمويل تجنباً لخطر التركيز على المراجحات، باستخدام المضاربة، والمزارة والمساواة وذلك لتلبية رغبة شريحة كبيرة من عملاء المصرف.
- 3- يجب على المصرف إضافة إلى هيكله التنظيمي مكتب إدارة المخاطر لأنها العصب الأساسي الذي تعتمد عليه أي مؤسسة لكي تتمكن من قياس وتقليل المخاطر الواقعة على عاتقها .
- 4- ينبغي على البنك القيام بدورات تدريبية سواء كانت داخلية أو خارجية، تتعلق بصيغ التمويل الإسلامية وكذلك التي تتعلق بفقہ المعاملات المالية للمصارف الإسلامية.
- 5- ضرورة وجود مراقب شرعي مستقل بالمصرف، للوقوف على العقود التي يقدمها المصرف لزبائنه، ومعرفة مدى موافقتها للأحكام الشريعة الإسلامية، ولما للمراقب الشرعي من دور كبير الأهمية للفصل في المسائل التي تتطلب منه الإفصاح عن مدى شرعيتها أو عدم جوازها، للاستكمال إجراءات العملاء وعدم تأخيرها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نسبة الثقة بين العملاء والبنك، وهذا ما يجعل البنوك تحقق نجاحات كبيرة، ويجعلها تتغلب على نظيرتها التقليدية من حيث الثقة .

الفصل الرابع: اقتراحات البحث

1- يقترح الباحث تعديل في نص فتوى جواز غرامة التأخير، بإضافة فقرة إلى تلك الفتوى، وذلك من خلال قيام هيئة الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية، بتوقيع عقد مع مؤسسة خيرية مشهود لها بإندونيسيا، بأن تقوم هذه الأخيرة باستلام غرامات التأخير التي يجزيها المصرف، لكي يبعد المصرف عن الشبهات التي ذكرنا سابقاً، والله أعلم .

2- أن يكتفي البنك بالضمانات الأخرى (الرهن، والكفيل، والتأمين التعاوني على البضاعة)، للبعد عن الشبهات والمخاطر الشرعية التي قد تؤدي إلى فقدان الثقة، ويؤثر على سمعة المصارف الإسلامية.

وفي نهاية هذا أشكر الله كثيراً أن منا علي بإهداء هذه الدراسة، والتي بذلت فيها قصار جهدي لكي تخرج كما هي عليه الآن، وإن كنت قد أخطأت فمني ومن الشيطان، وإن كنت على صواب فهذا بفضل له الحمد وله الشكر.

بيهقي (ال) أبوبكر ، السنن الكبرى، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، الجزء 6، 1424هـ_2003م، باب لا يترك ذمي يحبيه، حديث رقم 11786)، ص237.

تميمي (ال)، ياسين عبد الله. أساسيات إدارة المخاطر. الإمارات : دون دار نشر. الطبعة الأولى. 1998م .

توم، إبراهيم، "تكيف معايير السلامة في المصارف الإسلامية، في ظل مقررات لجنة بازل الدولية
—دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي". أطروحة دكتوراه— كلية العلوم
الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر.
بسكرة. 2016م.

جوزية (ال)، ابن قيم. زاد المعاد في هدي خير العباد. بيروت: مؤسسة الرسالة. الجزء 5. الطبعة السابعة والعشرون. 1994م.

حاج (ال)، أحمد أسعد محمود. *نظرية القرض في الفقه الإسلامي*. الأردن: دار النقاش. الطبعة الأولى. 2008م

حبيب، أحمد و شابرا، محمد عمر. الإدارة المؤسسية في المؤسسات الإسلامية. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. الطبعة الأولى. دون تاريخ.

حسيني (ال)، فلاح حسن و الدوري، مؤيد عبد الرحمان . إدارة البنوك مدخل كمّي واستراتيجي معاصر. الأردن: دار وائل للنشر. الطبعة الأولى. 2008م.

حماد، حمزة عبد الكريم. مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية. الأردن: دار النفائس. الطبعة الأولى. 2008م.

حماد، نزيه. معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

جدة: الطبعة الأولى. 1993م.

حمدان، عبد المطلب. المضاربة كما تجرّيها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة. القاهرة: دار

الفكر الجامعي. دون طبعة. 2011م.

حناوي (ال)، محمد صالح السيد عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية. الإسكندرية: الدار

الجامعة. مصر. دون طبعة. 1998م.

خالد، خديجة. إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية.. الجزائر: بحث منشور ضمن

دفا تر جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان. العدد الأول. 2005م.

خالدي، حديجة. مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية وسبل التقليل منها. المؤتمر العلمي

الدولي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة. الأردن: جامعة الزيتونة. يومي

16- 18 أبريل 2007م.

خان، طارق الله و أحمد، حبيب. إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية.

جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. دون طبعة. 2003م.

خريوش، حسنى على وآخرون. الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق. الأردن: دار زهران.

دون طبعة. 1990م.

خصاونة، أحمد سليمان. المصارف الإسلامية. الأردن: عالم الكتب الحديث. الطبعة الأولى،

2008.

خطيري (ال)، محسن أحمد. البنوك الإسلامية. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 1990م.

طعم الله، خميس. *مناهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعية*. تونس: مركز النشر الجامعي. 2004م.

فهمي، محمد سيد. طريقته. العمل مع الجماعات بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. دون طبعة. 1996م.

